"ليس هناك مكان آمن لنا"

الهجمات غير القانونية والنزوح الجماعي في شمال غرب سوريا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية .

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان .

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة .

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2020
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2018
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 24/2089/2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *يرجى إضافة الوصف باللغة العربية هنا لصورة الغلاف.*
© Amnesty International

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

خريطة شمال غرب سوريا

1. ملخص

2. المنهجية

3. خلفية

4. الهجوم على المنشآت الطبية والمدارس

4-1 الهجمات على المنشآت الطبية

مشفى الشامي في أريحا

مستشفى الفردوس ومشفى الكنانة في دارة عزة

المنشآت الطبية في سرمين وتفتناز

الهجمات على المنشآت الطبية في 2019

4-2 الهجمات على المدارس

مدرسة البراعم في مدينة إدلب

مدرسة منيب كميشة في معرة مصرين

الهجمات الأخرى على المدارس في 2020

5. النزوح والأزمة الإنسانية

5-1 ظروف النزوح غير الآمنة

5-2 استجابة إنسانية مثقلة بالأعباء

تأثير تحركات الحكومة وحلفائها

تأثير تحركات هيئة تحرير الشام

6. التهديدات التي تواجه المعونات الدولية

7. نتائج وتوصيات

خريطة شمال شرق سوريا

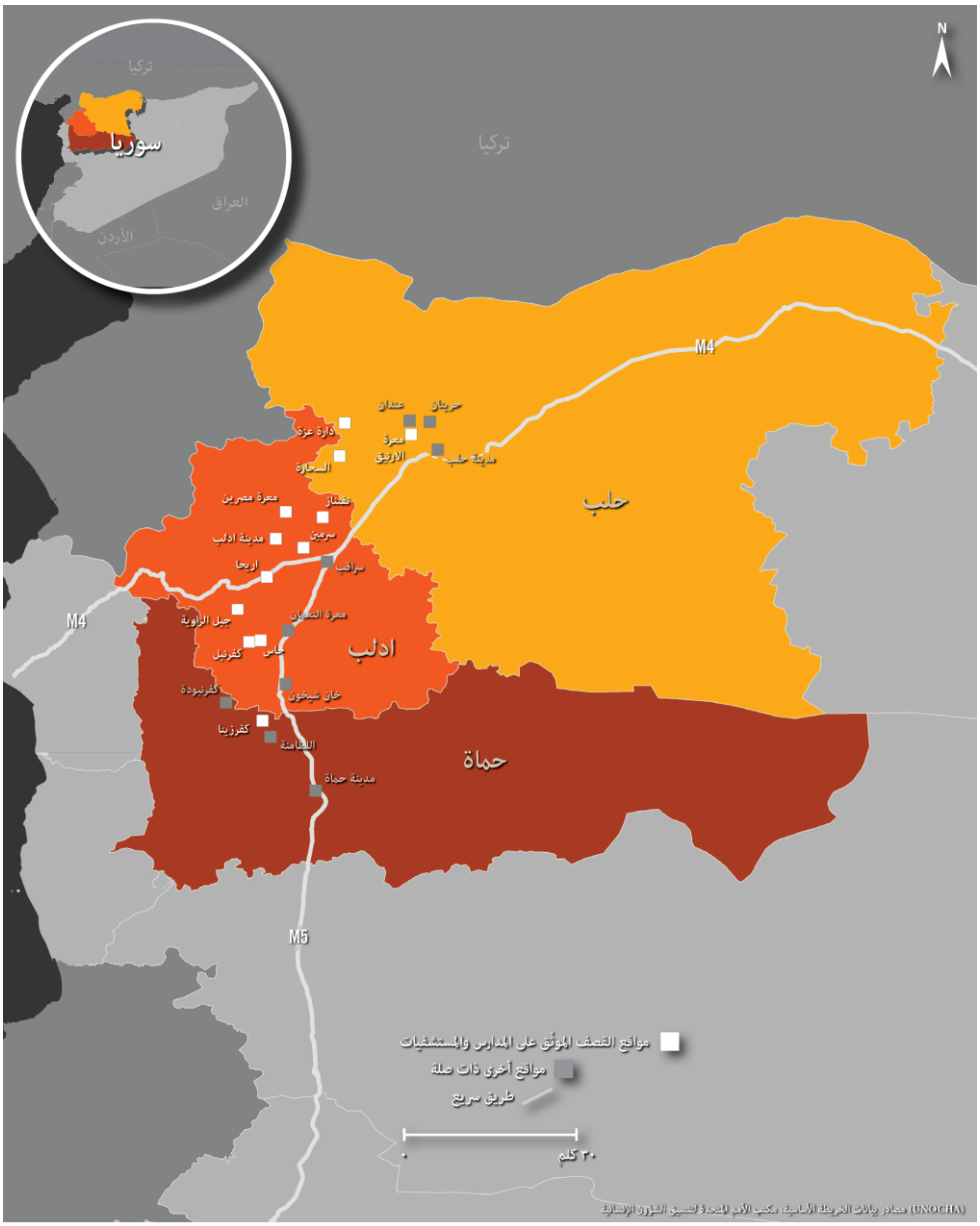

1.ملخص

فيما بين ديسمبر/كانون الأول 2019 ومارس/آذار 2020، عرَّضت الحكومة السورية بمساندة حليفتها روسيا المدنيين المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب سوريا لموجة جديدة من الأهوال. ففي نمط بات مألوفاً للغاية، تكررت الهجمات الجوية والبرية التي راحت تضرب المناطق السكنية والبنية التحتية الأساسية، ونجم عن هذه الهجمات حالة من النزوح والطوارئ الإنسانية بشكل غير مسبوق حتى بمعايير تلك الأزمة الكارثية التي دامت تسع سنوات حتى الآن.

فقد أدى القصف الكثيف في هذه الهجمات على المدن والقرى في محافظتي إدلب وحلب الغربية إلى إفراغ مجتمعات عمرانية بأكملها، وبات واضحاً أن هذا التصعيد يمثل استمراراً لهجوم بدأ في أبريل/نيسان 2019 لاستهداف آخر جيب من الجيوب التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة. ووجد المدنيون أنفسهم محاصرين بلا مكان يمكنهم اللجوء إليه، فبدأوا يفيضون إلى مخيمات النزوح التي تجاوزت أصلاً أقصى طاقتها الاستيعابية، وشرعوا في نصب الخيام في المزارع والمدارس، أو انتهى بهم الحال إلى الإقامة في العراء في ظل ظروف الطقس القاسية. وصار مجتمع الإغاثة الإنسانية المرهق يواجه وضعاً عسيراً لتلبية طوفان هذه الاحتياجات، بينما ظل المجتمع الدولي، حتى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نفسه، عاجزاً إلى حد كبير مرة أخرى؛ جراء تسييس المعايير الإنسانية حتى تلك الأكثر أساساً منها.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بدراسة تأثير هذا الهجوم العسكري الأخير، واستندت أساساً في النتائج التي انتهت إليها إلى بحوث أجرتها عن بعد في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان 2020، وفيها أجرى باحثو المنظمة مقابلات مع 74 شخصاً من بينهم بعض من شهدوا الهجوم بصورة مباشرة، ومع نازحين حكوا عن ظروف النزوح، وعاملين بأجهزة الإغاثة المحلية والدولية، وموظفين بالأمم المتحدة. كما اطلع الباحثون أيضاً على مجموعة من التسجيلات المصورة والصور الفوتوغرافية، وحللوا صوراً ملتقطة بالأقمار الاصطناعية، واستعانوا بسجلات المراقبة الجوية التي يعدها مراقبو الحركة الجوية على الأرض، إلى جانب ما تم اعتراضه من اتصالات جوية لاسلكية؛ وذلك لتقييم مدى اتساق كل ذلك مع روايات الشهود. وفي 15 أبريل/نيسان 2020، أرسلت منظمة العفو الدولية خطابات تلخص النتائج التي انتهت إليها، وتطلب معلومات متصلة بهذا الموضوع إلى كل من البعثتين الدائمتين للحكومتين السورية والروسية إلى الأمم المتحدة في نيويورك، وكذلك إلى "هيئة تحرير الشام"، وهي أكبر تحالف للجماعات المسلحة في شمال غرب سوريا، لكنها لم تتلق أي رد حتى 4 مايو/أيار، وهو تاريخ الانتهاء من كتابة هذا التقرير.

ووثقت منظمة العفو الدولية في المجمل 18 هجمة شُنت على منشآت طبية ومدارس فيما بين 5 مايو/أيار 2019 و25 فبراير/شباط 2020، وذلك في محافظات إدلب وشمال غرب حماه وغرب حلب. ومن بين هذه الهجمات قامت قوات الحكومة السورية بتنفيذ ثلاث هجمات برية وهجمتين بالبراميل المتفجرة. أما الهجمات الثلاثة عشر الباقية فكانت ضربات جوية، منها اثنتان قامت بهما قوات الحكومة السورية، وسبعة قوات الحكومة الروسية، وأربعة قوات الحكومة السورية أو الروسية.

وذكر أحد الأطباء لمنظمة العفو الدولية - وهو طبيب نجا من إحدى الهجمات الموثقة التي اتخذت صورة ثلاث ضربات جوية في محيط مشفى الشامي في أريحا يوم 29 يناير/كانون الثاني – أن الضربات سوت ما لا يقل عن مبنيين سكنيين بالأرض حول المشفى، وأدت لمقتل 11 مدنياً من بينهم أحد زملائه، وإلى جرح أكثر من 30 آخرين. وقال الطبيب: ""شعرتُ بالعجز الشديد. كان صديقي وزميلي يحتضر وكان الأطفال والنساء يصرخون في الخارج." وأضاف: "استغرق الأمر يومين من عمل الدفاع المدني لانتشال الجثث من تحت أنقاض" أحد المبنيين اللذين سويا بالأرض. وبناء على أقوال الشهود التي تدعم هذا القول وغيرها من المعلومات الموثوقة، وبشكل خاص استطلاعات مراقبي الحركة الجوية، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن هذه الهجمة غير القانونية قد نفذتها قوات الحكومة الروسية.

ووصفت معلمة كان قد شهدت هجوماً على إحدى المدارس بمدينة إدلب في 25 فبراير/شباط 2020 لمنظمة العفو الدولية كيف أدى انفجار إحدى الذخائر العنقودية إلى إصابتها، وإلى مقتل إحدى الطالبات أمام عينيها. ففور أن انتهت المعلمة من تدريس الحصة الأولى في ذلك اليوم، أمرت المديرة الجميع بإخلاء المدرسة بسبب موجة الهجمات على المدينة. وعندما كانت المعلمة تسير مع الآخرين الذين نفذوا الإخلاء أمام مدرسة أخرى قريبة منهم ضربت المدرسة قذيفة عنقودية. وقالت المعلمة: "انفجرت قنبلة صغيرة بالقرب من قدمي، ومزقت اللحم... كان الألم لا يطاق... وكانت تلميذتان تسيران أمامي. توفيت إحداهما على الفور، وأما الأخرى فنجت بمعجزة... أنا أعرف صوت الهجوم بالذخائر العنقودية جيداً. تسمع سلسلة من الانفجارات الصغيرة، كما لو كانت السماء تمطر شظايا بدلاً من الماء". وأدت هذه الواقعة إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة خمسة آخرين. وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن هذه الهجمة غير القانونية نفذتها قوات الحكومة السورية؛ حيث تمكنت من التعرف على بقايا العبوة المتفجرة، وتبينت أنها من صاروخ حامل من طراز N2359 عيار 220 ملم من النوع الذي يطلق براً، ويتم تصنيعه في روسيا وشحنه إلى الجيش السوري، ويحتوي على ذخائر عنقودية من طراز N2109 أو N2359، وهي أنواع محظورة بموجب القانون الدولي.

وتبين الأدلة أن الهجمات الموثقة التي شنتها القوات الحكومية السورية والروسية في مجموعها تمخضت عن العشرات من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ومنها على سبيل المثال لا الحصر أن الهجمات لم تكن موجهة إلى هدف عسكري محدد، وأنها تمثل خرقاً للحصانة من الاعتداء المباشر على المدنيين والأهداف المدنية، إلى جانب الحماية الخاصة المكفولة لأشخاص معينين وأهداف معينة، خاصة المنشآت الطبية والأطقم الطبية والأطفال؛ ومن ثم فإن هذه الهجمات ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. كما يجب النظر إلى هذه الهجمات في سياق النمط السائد الذي تتبعه قوات الحكومة السورية في استهداف البنية التحتية المدنية والمدنيين في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة في إطار الهجوم الواسع والممنهج على السكان المدنيين، ومن ثم فإنها تمثل جرائم ضد الإنسانية.

وقد دفع العدوان على المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية، فيما بين ديسمبر/كانون الأول 2019، وبدايات مارس/آذار 2020 - عندما تم التوصل إلى وقف إطلاق النار - قرابة مليون شخص إلى الخروج من ديارهم والتوجه نحو الحدود التركية، وكانت الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال. وقد وصفت الأمم المتحدة الأزمة الإنسانية الناشئة عن ذلك بأنها الأسوأ منذ بدء الصراع. وتجمعت الأسر في مخيمات النزوح التي كانت أصلاً ممتلئة عن آخرها، فتم تحويل المدارس والمنشآت الرياضية المهجورة، وغيرها من المباني العامة إلى مقار إيواء مؤقتة. كما لجأت عائلات كثيرة لا تقدر على دفع الإيجارات والدفعات المقدمة للسكن الباهظة التي يطالب بها أصحاب العقارات إلى الإقامة في مبان غير مكتملة الإنشاء. وفي أحد الأوقات، أفادت الأمم المتحدة أن عشرات الآلاف يقيمون في العراء في درجات حرارة دون الصفر المئوي.

ووصفت بعض الأسر النازحة لمنظمة العفو الدولية – وكثير منها اضطرت للفرار من منازلها عدة مرات خلال السنوات القليلة الماضية – الصعاب العديدة وظروف الحياة غير الآمنة التي واجهتها في أثناء النزوح. فكان الكثيرون من أفراد الأسر يخشون على حياة أطفالهم وسط أنباء موثوقة عن وفاة أطفال من التجمد برداً، والعثور على أسر ميتة بسبب التسمم بأول أكسيد الكربون في خيامهم. كما أن أسراً كثيرة لم تتمكن من العثور على مصادر جديدة للدخل، واضطرت بصعوبة إلى العيش على المعونات الغذائية والمالية المحدودة التي تتلقاها من المنظمات الإنسانية. وقد وصف كل من تحدث إلى منظمة العفو الدولية تقريباً الصعاب المترتبة على قلة ساعات توصيل الكهرباء يومياً، ورداءة ظروف الصرف الصحي؛ مما يقوض ما تبقى لديهم من إحساس بالكرامة الذاتية ويجعلهم عرضة للأمراض. وفي بعض الحالات تعرضت مواقع النزوح للهجمات مما أدى لمزيد من ترويع المقيمين بها. وقد وثقت منظمة العفو الدولية إحدى هذه الحوادث، حيث قالت نازحة، وهي أم لثلاثة أطفال نزحت أسرتها مرتين خلال الأشهر الثمانية الماضية: "سألتني ابنتي، وهي في الصف الأول، وتشعر بالخوف دائماً.. سألتني [بعد أن نزحنا] "لماذا لا يأخذنا الله؟ فليس هناك مكان آمن لنا"".

وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان 2020 – أي بعد وقف إطلاق النار وتفشي وباء فيروس كوفيد-19 العالمي - عاد بعض أولئك النازحين منذ ديسمبر/كانون الأول 2019 إلى مجتمعاتهم الأصلية في محافظتي إدلب وغرب حلب 2019، ويقدر عددهم بنحو 114 ألفاً وقت كتابة هذا التقرير. إلا أن الغالبية العظمى ممن فروا من القتال لا يزالون في عداد النازحين، حيث لا تزال مناطق كثيرة مدمرة وغير قابلة للسكن. كما يخشى المدنيون العودة إلى المدن والقرى التي استردتها الحكومة أو المعرضة لخطر استردادها من قبل الحكومة؛ فمن الثابت الموثق قيام قوات الحكومة السورية بالقبض التعسفي على المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة وتعذيبهم وإخفائهم قسرياً. وخلال التصعيد الأخير أيضاً برزت أنباء موثوقة عن قيام قوات الحكومة السورية بقتل المدنيين على نحو غير مشروع، وتشويه جثثهم في المدن التي استردتها هذه القوات.

إن احتياجات من يعيشون في حالة من النزوح احتياجات هائلة بطبيعتها، منها ما يتعلق بالمأوى والغذاء والصرف الصحي، ناهيك عن الضروريات الأخرى في المدى الطويل مثل إعانات المعيشة والتعليم. ولكن حتى قبل هذا التصعيد العسكري والنزوح الجماعي الأخيرين، كانت الغالبية العظمى ممن يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب سوريا بحاجة للمعونات الإنسانية، في الوقت الذي كانت فيه منظمات الإغاثة تواجه مشكلة عسيرة جراء الفجوات القائمة في مجال التمويل. وتبين بحوث منظمة العفو الدولية أن هجمات القوات الحكومية، وبدرجة أقل تدخل جماعات المعارضة المسلحة، أدى لانتهاك القانون الدولي الإنساني وتقليص إمكانية الحصول على المعونات والخدمات الضرورية. كما أدت الهجمات الحكومية إلى تعطيل ضخم في الخدمات الصحية والتعليمية ونزوح الكثيرين من العاملين في المجال الإنساني الذين كانوا يخدمون تلك المجتمعات.

وقال بعض العاملين في المجال الإنساني إن هيئة تحرير الشام، وهي أكبر تحالف للجماعات المسلحة في شمال غرب سوريا، حاولت في 2019، وبدرجة أقل في 2020، تنظيم عمل المنظمات الإنسانية داخل وخارج المخيمات من خلال بعض التدابير البيروقراطية والمالية. وعندما قامت "هيئة تحرير الشام" التي يصنفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أنها جماعة "إرهابية" بتوسيع سيطرتها على شمال غرب سوريا، صارت المنظمات الإنسانية تعمل في أجواء آخذة في التعقد في ظل ضغوط الجهات المانحة وضوابط مكافحة الإرهاب، لكنها في الوقت نفسه ظلت تسعى للوفاء بالتزاماتها وتقديم المساعدات بصورة مستقلة ومحايدة. وقال بعض العاملين في المجال الإنساني إن الجهات المانحة تضع على عاتق المنظمات الإنسانية ضغوطاً غير متناسبة بغرض تقليل مخاطر تحويل المعونات الانسانية عن وجهتها، ولجأت في بعض الأحيان إلى تدابير مثل قطع التمويل نهائياً عن بعض البرامج، مما أدى لتقويض قدرة المجتمعات التي تحصل على الإغاثة على الصمود وأفرز إحساساً بالوصمة.

جدير بالذكر أن الأزمة الصحية العالمية التي أحدثها وباء فيروس كوفيد-19 تسببت في المزيد من الضغوط على برامج الإستجابة الإنسانية في منطقة كان نظام الرعاية الصحية فيها يعاني أصلاً من الإنهاك بسبب القتال؛ حيث جعلته الأزمة في وضع صعب يفتقر إلى الكثير من التجهيزات اللازمة، وحيث ترتفع خطورة العدوى في مواقع النزوح المكتظة. لذلك يجب على الجهات المانحة أن تضمن توفير التمويل اللازم لخطة تضعها الأمم المتحدة للإعداد لاحتمال تفشي المرض في شمال غرب سوريا والتعامل معه. ويجب على جميع أطراف الصراع الامتناع عن أية تحركات من شأنها إعاقة المساعدات السريعة والمحايدة.

المسألة إذن تتلخص في أن المساعدات الإنسانية الآن باتت مطلوبة أكثر من أي وقت مضى في شمال غرب سوريا. فالمدنيون لا يستطيعون تحمل أي انقطاع في توصيل المعونات على وجه السرعة، وعلى نحو دائم. ومنذ إنشاء آلية الإغاثة العابرة للحدود التابعة للأمم المتحدة عام 2014، وهذه الآلية تلعب دوراً رئيسياً في ضمان تلبية الاحتياجات الضخمة للمدنيين في المنطقة. وليس من الواقعي أن نتوقع من المعونات من داخل سوريا نفسها، التي تتطلب تصريحاً من الحكومة التي لها سجل سابق في تقليص المعونات، أن تستبدل المعونة العابرة للحدود. إن عجز المجتمع الدولي والتدابير التي يتخذها بصورة متجزئة أدت إلى تسهيل جميع أنواع الانتهاكات ضد المدنيين على نطاق شاسع منذ بداية الأزمة السورية. فلا يجوز أن يظل تجديد هذه الآلية الإغاثية الضرورية خاضعاً للتسييس كلما حان موعد التصويت عليها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بل يجب على المجلس أن يضمن استمرار عمل الآلية حسب التصور الأصلي المطروح في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2165، بما يعني أيضاً إعادة تفعيل قدرة الأمم المتحدة على إيصال المعونة عن طريق معبر اليعربية الحدودي إلى شمال شرق سوريا، وهي منطقة أخرى ذات احتياجات هائلة.

2. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى بحث أجرته منظمة العفو الدولية فيما بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان 2020، ويركز أساساً على تأثير الحملة العسكرية التي شنتها الحكومة السورية وحلفاؤها على شمال غرب سوريا، وخاصة في محافظة إدلب وغرب محافظة حلب فيما بين ديسمبر/كانون الأول 2019 ومارس/آذار 2020. ويوثق التقرير الهجمات التي قامت بها القوات الحكومية السورية و حليفتها القوات الحكومية الروسية على المنشآت الطبية والمدارس، فيما بين يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2020، في محافظة إدلب وغرب محافظة حلب، ويقيم مدى شرعيتها. كما يستعرض التقرير بالتفصيل أدلة تم الحصول عليها مؤخراً وما يرتبط بها من تحليلات تتعلق بهجمات مماثلة وقعت في عام 2019 في إدلب وشمال غرب محافظة حماة، والتي سبق أن وثقتها منظمة العفو الدولية وخلصت إلى أنها تعد هجمات غير مشروعة. كما يبحث التقرير مسألة نزوح المدنيين والأزمة الإنسانية التي نجمت عن تلك الحملة العسكرية، وتأثير تحركات الحكومة السورية وجماعة المعارضة المسلحة "هيئة تحرير الشام" على فرصة حصول المدنيين على معونات الإغاثة. وأخيراً يتناول التقرير بواعث القلق المتعلقة باستمرار آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود، التي تلعب دوراً حيوياً في ضمان تحقيق الاستجابة الإنسانية الفعالة في المنطقة منذ سنوات.

وقد اضطرت منظمة العفو الدولية إلى إجراء هذا البحث من خارج سوريا؛ فمن ناحية لم تسمح الحكومة السورية لباحثي المنظمة بالوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها منذ عام 2011. ومن ناحية أخرى، لم تتمكن المنظمة من زيارة المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة في شمال غرب سوريا. وجدير بالذكر أن المنظمة لم تتمكن من إجراء أي بحث لها في محافظتي إدلب وحلب منذ 2013، وذلك في أغلب الأمر بسبب المخاوف الأمنية. لكنها طلبت في 11 مارس/آذار 2020 الإذن من السلطات التركية لدخول إدلب من جهة تركيا، بيد أنها لم تتلق ردًا على طلبها. كما حظرت السلطات السورية دخول سوريا على كل من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (لجنة التحقيق)، والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (الآلية الدولية المحايدة المستقلة)، ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية.

ومن ثم، قام باحثو منظمة العفو الدولية بإجراء مقابلات مع 74 شخصاً في المجمل، من بينهم معلمون وأطباء وعاملون في المجال الإنساني من 13 منظمة محلية وتسع منظمات دولية غير حكومية، إلى جانب ستة من موظفي الأمم المتحدة من مختلف الوكالات والمكاتب. كما شملت المقابلات 27 شخصاً من النازحين، منهم عشرة وصفوا بالتفصيل ظروف النزوح، و16 شخصاً شهدوا بأنفسهم هجمات القوات الحكومية السورية أو الروسية. وقد تم إجراء الغالبية العظمى من هذه المقابلات عن بعد عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو تطبيقات الرسائل؛ وتعترف منظمة العفو الدولية بأن العينة التي استخدمتها لا تتضمن أناساً من مجتمعات النازحين الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الاتصالات والكهرباء. كما تم إجراء مجموعة من المقابلات الشخصية المباشرة في كل من بيروت ونيويورك. وتم حجب الأسماء والجهات التي ينتمي إليها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات حمايةً لأمنهم وسرية بياناتهم.

وقد تحققت منظمة العفو الدولية من صحة الشهادات المتعلقة بالهجمات البرية والجوية على المدارس والمستشفيات عن طريق فحص صور الأقمار الاصطناعية، والاستعانة بفريق التحقق الرقمي التابع لها، وهو شبكة من المتطوعين المدربين على التحقق من مصداقية المواد المنشورة عبر وسائل التواصل

الاجتماعي؛ وذلك لمراجعة وتحليل الصور ومقاطع الفيديو المستقاة من المصادر المفتوحة والمتعلقة بالهجمات الموثقة. كما حصلت المنظمة على سجلات المراقبة الجوية التي يعدها مراقبو الحركة الجوية على الأرض في شمال غرب سوريا، إلى جانب مجموعة من الاتصالات الجوية اللاسلكية التي تم اعتراضها في أثناء تبادلها بين طياري القوات الجوية الروسية والسورية ومراقبي الحركة الجوية على الأرض.[1] وقام خبير الأسلحة التابع للمنظمة بتحليل الأدلة ذات الصلة المأخوذة من المصادر المفتوحة وصور بقايا الأسلحة التي حصلت عليها المنظمة من الشهود، إلى جانب ما تم اعتراضه من الاتصالات الجوية بين الطيارين وسجلات المراقبة الجوية.

كما قام باحثو منظمة العفو الدولية بمراجعة مجموعة من التقارير الصادرة عن عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، منها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى جانب لجنة التحقيق. كما قام الباحثون بمراجعة تقارير المنظمات الإنسانية الدولية، وجمع بيانات وإحصاءات من المنظمات الانسانية السورية الموجودة في إدلب والتواصل مع مديريتي التعليم والصحة في إدلب، وهما الجهتان المختصتان بتنسيق هذه الخدمات في تلك المحافظة.

وفي 15 أبريل/نيسان 2020، أرسلت منظمة العفو الدولية النتائج الأساسية التي خلصت إليها في خطابات وجهتها إلى البعثتين الدائمتين للحكومتين السورية والروسية لدى الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، إلى جانب "هيئة تحرير الشام"، وهي أكبر تحالف للجماعات المسلحة في شمال غرب سوريا. لكنها لم تتلق أي رد حتى الرابع من مايو/أيار، وهو تاريخ الانتهاء من هذا التقرير.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن امتنانها العميق للنازحين الداخليين والنشطاء والعاملين في المجالات الانسانية والطبية والمعلمين وموظفي الأمم المتحدة الذين أعطوا من وقتهم للتحدث إلينا بشأن عملهم وتجاربهم في هذا السياق.

[1] معلومات محجوبة المصدر محفوظة بملفات منظمة العفو الدولية.

3. خلفية

فيما بين عامي 2012 و2018، نشب القتال بصورة منتظمة بين الحكومة السورية والعديد من جماعات المعارضة المسلحة للسيطرة على الأراضي الواقعة في شمال غرب سوريا. حيث سيطرت الجماعات المسلحة على الجزء الغربي من محافظة حلب في عام 2012، وعلى محافظة إدلب في عام 2014،[2] والجزء الشمالي الغربي من محافظة حماة في عام 2018.[3] وبحلول عام 2019، وعقب صدامات مسلحة بين جماعات المعارضة المسلحة المتنافسة قامت "هيئة تحرير الشام" – وهي تحالف للجماعات المسلحة مرتبط بتنظيم القاعدة، ويتضمن جبهة فتح الشام (المعروفة سابقاً بجبهة النصرة) - بتدعيم سيطرتها على محافظة إدلب والجزء الغربي من محافظة حلب والجزء الشمالي الشرقي من محافظة اللاذقية، وشاركت في السيطرة العسكرية على الجزء الشمالي الغربي من محافظة حماة مع "الجبهة الوطنية للتحرير"، وهي تحالف للجماعات المسلحة مدعوم من جانب تركيا.[4] وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2017، كانت "هيئة تحرير الشام "قد أنشأت ما أسمته "حكومة الإنقاذ" لإدارة الشؤون المدنية والمجالس المحلية والمحاكم في تلك المناطق.[5]

وفي 17 سبتمبر/أيلول 2018، اجتمعت كل من روسيا وتركيا في مدينة سوتشي الروسية واتفقتا على تأجيل موعد هجوم عسكري للحكومة السورية على إدلب، وإنشاء "منطقة منزوعة السلاح" بعرض 15 كيلومتر على امتداد الحدود بين المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتلك التي تسيطر عليها الحكومة.[6] وتضمن الاتفاق نشر دوريات مشتركة روسية وتركية لضمان بقاء قوات الجماعات المسلحة وقوات الحكومة السورية خارج المنطقة المحددة. إلا أنه لم يتم إنشاء هذه المنطقة المنزوعة السلاح.

وفي 30 أبريل/نيسان 2019، شنت الحكومة السورية هجوماً على شمال غرب حماة، وهي آخر معاقل المعارضة في المحافظة، وعلى جنوب محافظة إدلب.[7] واعترفت الحكومة الروسية – التي كانت قواتها موجودة في سوريا منذ سبتمبر/أيلول 2015 لتقديم التدريب العسكري والدعم العيني لقوات الحكومة السورية - بالاشتراك في الهجوم عن طريق شن هجمات على مواقع "إرهابية" في محافظة إدلب والتصدي للهجمات التي استهدفت قاعدتها العسكرية الجوية في حميميم.[8]

---

[2] باستثناء بلدتي الفوعة وكفريا المحاصرتين، حيث ظل السكان ذوو الأغلبية الشيعية تحت حكم الحكومة السورية حتى نزوحهم قسراً على دفعتين في 15 أبريل/نيسان 2017 و18 يوليو/تموز 2018. أنظر العربية: "إدلب تحت السيطرة شبه الكاملة لقوات المعارضة السورية"، 28 يوليو/تموز 2015؛ bit.ly/1RsGRxM؛ منظمة العفو الدولية: "إما أن نرحل أو نموت: التهجير القسري بموجب اتفاقات "المصالحة" في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/7309/2017، فيما يلي: منظمة العفو الدولية: "إما أن نرحل أو نموت")؛ الجزيرة: "سوريا: حافلات تصل لإجلاء بلدتين شيعيتين يحاصرهما الثوار"، 18 يوليو/تموز 2018، bit.ly/2Rsp7x8.

[3] جيفري بولنغ: "جماعات المعارضة في شمال محافظة حلب"، معهد دراسة الحرب، 29 أغسطس/آب 2012، bit.ly/3aXdoOM؛ باربرا سورك: "مقاتلون إسلاميون يستولون على قاعدة عسكرية بينما قوات المتمردين تحرز مكاسب في حلب"، أسوشيتد برس، 16 ديسمبر/كانون الأول 2012، bit.ly/3aXL52y. الجماعة المسلحة التي كانت تسيطر على معظم أراضي محافظة إدلب فيما بين عامي 2014 و2018 هي جيش الفتح، الذي يتضمن جبهة النصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية. جريدة زيتون: "باستثناء جند الأقصى.. تشكيل جديد لجيش الفتح"، 2 مايو/أيار 2016، www.zaitonmag.com/?p=13096؛ كريس تومسون: "عاجل: تنظيم الدولة الإسلامية يوافق على تسليم كل الأراضي التي يسيطر عليها في ريف حماة إلى الجيش السوري"، المصدر نيوز، 21 سبتمبر/أيلول 2017، bit.ly/2wrohtb؛ المرصد السوري لحقوق الإنسان: "تحرير الشام وجبهة التحرير تنفذان اعتقالات طالت أكثر من 40 شخصاً متهمين بـ "التخابر مع النظام للتوصل لمصالحات" وآخرين بتهمة "خلايا للتنظيم""، 29 أغسطس/آب 2018؛ https://bit.ly/2UPYDqX؛ رويترز: "حقائق: من يسيطر على ماذا في سوريا؟"، 5 سبتمبر/أيلول 2018، https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1LL18P.

[4] توماس جوسلين: "القاعدة وحلفاؤها يعلنون عن "كيان جديد" في سوريا"، لونغ وور جورنال ، 28 يناير/كانون الثاني 2017، bit.ly/2RnDQtd؛ عنب بلدي: "11 فصيلاً يشكلون "الجبهة الوطنية للتحرير" في إدلب"، 29 مايو/أيار 2018، www.enabbaladi.net/archives/231479؛ ذو الفقار علي: "سوريا: من يسيطر على إدلب؟"، بي بي سي، 18 فبراير/شباط 2020، www.bbc.com/news/world-45401474؛ المرصد السوري لحقوق الإنسان: " بعد 9 أيام من الاقتتال الدامي...تحرير الشام تستولي مع الفصائل "الجهادية" على نحو 80% من مساحة ما تبقى للفصائل المعارضة ضمن الأراضي السورية "، 9 يناير/كانون الثاني 2019، https://bit.ly/2UMqmJe.

[5] أيمن جواد التميمي: "إدلب ومحيطها: تضييق الفرص أمام سيطرة المعارضة"، معهد واشنطن، فبراير/شباط 2020، bit.ly/2wvBVLU ؛ شبكة شام: "اتفاق بين تحرير الشام والجبهة الوطنية ينهي القتال.. جميع المحرر يتبع حكومة الإنقاذ!" 10 يناير/كانون الثاني 2019، bit.ly/3b6bFGo. عنوان الموقع الرسمي لحكومة الإنقاذ: /syriansg.org.

[6] رويترز: "تركيا وروسيا تتفقان على حدود المنطقة منزوعة السلاح في إدلب"، 21 سبتمبر/أيلول 2018، reut.rs/3a28TRT.

[7] رويترز: "نظرة فاحصة: أسباب تصاعد الحرب في إدلب السورية من جديد" 9 مايو/أيار 2019، https://bit.ly/3fvbXsO.

[8] وكالة فرانس برس: "جنرال يقول إن روسيا اختبرت "أكثر من 200 سلاح جديد" في سوريا"، 22 فبراير/شباط 2018، bit.ly/3c99vGu؛ دوغلاس باري: "الأسلحة الروسية في الصراع السوري"، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، 8 مايو/أيار 2018، bit.ly/2UX2see؛ تاس: "المبعوث الروسي

وفيما بين مايو/أيار وأغسطس/آب 2019، أعلنت الحكومة السورية عن ثلاث مقترحات لوقف إطلاق النار، إلا أنها رفضت جميعها من جانب "هيئة تحرير الشام"، و"الجبهة الوطنية للتحرير".[9]

وفي 30 أغسطس/آب 2019، أعلنت الحكومة السورية من طرف واحد وقف إطلاق النار وإيقاف الهجمات على محافظة إدلب.[10]وفي ذلك الوقت كانت الحكومة السورية قد استعادت السيطرة على الجزء الشمالي الغربي من محافظة حماة ومدينة خان شيخون الواقعة في جنوب محافظة إدلب.[11]

وفي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2019 تقريباً، استؤنفت الصدامات المسلحة بين أطراف النزاع. ومنذ 1 ديسمبر/كانون الأول 2019 حتى أوائل مارس/آذار 2020، صعّدت الحكومة السورية وحلفاؤها الهجمات الجوية والبرية تصعيداً كبيراً ضد المدنيين والأهداف المدنية في جنوب محافظة إدلب وغرب محافظة حلب. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2020، اتفقت تركيا وروسيا على "هدنة إنسانية" لمدة 72 ساعة، على أن يبدأ سريانها يوم 12 يناير/كانون الثاني للسماح بتوزيع المعونات الإنسانية.[12]وفي 15 فبراير/شباط 2020، استولت القوات المسلحة السورية على الطريق السريع الموصل بين دمشق وحلب، المعروف باسم M5، وبدأت في الهجوم على الشطر الغربي من محافظة حلب.[13] وبحلول الثاني من مارس/آذار 2020، كانت الحكومة السورية قد استعادت السيطرة على معرة النعمان وسراقب وكفرنبل في جنوب محافظة إدلب، وعلى حريتان وعندان في الجانب الغربي من محافظة حلب.[14]

وفي 27 فبراير/شباط 2020، أدت غارة جوية شنتها الحكومة السورية إلى مقتل 33 من الجنود الأتراك في إدلب.[15]وفي الأول من مارس/آذار 2020، أعلنت الحكومة التركية "عملية درع الربيع" ضد الحكومة السورية، التي شملت الهجوم على عدة مواقع عسكرية انتقاماً لمقتل جنودها.[16]وفي 5 مارس/آذار 2020، وافقت روسيا وتركيا على اتفاق لوقف إطلاق النار يقضي بإيقاف الصدامات المسلحة بينهما، والقيام بدوريات مشتركة على الطريق السريع بين حلب واللاذقية المعروف باسم M4.[17]

يقول إن الضربات ستستمر ضد الإرهابيين في إدلب"، 25 أبريل/نيسان 2019، tass.com/world/1055820؛ تاس: "تصريح دبلوماسي - الطائرات الروسية لا تضرب أهدافاً في سوريا إلا باستخدام بيانات استطلاعية مؤكدة"، 23 مايو/أيار 2019، tass.com/world/1059790؛ تاس: "القوات الجوية الروسية يمكنها استخدام القنابل الجوية التقليدية كأسلحة دقيقة"، 18 يونيو/حزيران 2019، tass.com/defense/1064347 ,؛ تاس: "غواصة وسفن حربية روسية تشترك في استعراض بحري في طرطوس السورية"، 28 يوليو/تموز 2019، tass.com/society/1070736؛ تاس: "نظم الدفاع بقاعدة حميميم الجوية تدمر طائرات مسيرة خاصة بالإرهابيين"، 11 أغسطس/آب 2019، tass.com/defense/1072963؛ تاس: "الطيران الروسي يوسع نطاق الدوريات في سوريا"، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، tass.com/defense/1093111؛ توم أوكونور: "روسيا وسوريا تجريان أول مناورات بحرية مشتركة مع قيامهما بشن هجوم جديد"، نيوزويك، 19 ديسمبر/كانون الأول 2019، www.newsweek.com/russia-syria-drills-new-offensive-1478351؛ تاس: "دبلوماسي يصرح بأن روسيا لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي انتظاراً لحدوث المزيد من التطورات في إدلب السورية"، 12 فبراير/شباط 2020، tass.com/world/1119083؛ تاس: "قاذفات القنابل الروسية سو-24 تضرب الإرهابيين في إدلب"، 20 فبراير/شباط 2020، tass.com/defense/1122499؛ موسكو تايمز: "روسيا ترسل سفناً حربية بعد مقتل جنود أتراك في سوريا"، 28 فبراير/شباط 2020، bit.ly/2UWn3zs.

[9] رويترز: "قوات المعارضة تعزز خطوطها الأمامية بشمال غرب سوريا وسط توقف الضربات الجوية"، 18 مايو/أيار 2019، https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1SO0KW؛ المصدر نيوز: "أحرار الشام ترفض وقف إطلاق النار في شمال غرب سوريا وتتعهد بمواصلة القتال"، 12 يونيو/حزيران 2019، bit.ly/2x8MtB0؛ رويترز: "وسائل إعلام سورية رسمية: الاتفاق على وقف إطلاق النار في إدلب"، 1 أغسطس/آب 2019، https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1UR4YW.

[10] بي بي سي: "الحرب في سوريا: روسيا تعلن وقف إطلاق النار في معقل المعارضة في إدلب"، 30 أغسطس/آب 2019"، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49520700.

[11] أيمن جواد التميمي: "إدلب ومحيطها: تضييق الفرص أمام سيطرة المعارضين"، معهد واشنطن، فبراير/شباط 2020، bit.ly/3a2iyI8؛ رجاء عبد الرحيم: "الحكومة السورية تستولي على مدينة استراتيجية في آخر معاقل المعارضة"، وول ستريت جورنال، 20 أغسطس/آب 2019، on.wsj.com/2VeWd4x.

[12] رويترز: "تركيا تقول وقف إطلاق النار في إدلب بسوريا سينفذ يوم الأحد" 10 يناير/كانون الثاني 2020، https://ara.reuters.com/article/idARAKBN1Z91OU.

[13] فويس أوف أمريكا نيوز: "الحكومة السورية تستولي على آخر شريط من الطريق السريع بين دمشق وحلب"، 15 فبراير/شباط 2020، bit.ly/3c5DbuB.

[14] المصدر نيوز: "الجيش السوري يواصل التقدم في إدلب ويستولي على مدينة جديدة"، 29 يناير/كانون الثاني 2019، bit.ly/3e9l6r2؛ رويترز: "المعارضة السورية المدعومة من تركيا تقول إنها سيطرت على بلدة في إدلب " 25 فبراير/شباط 2020، https://bit.ly/3d9xQfF؛ أورهان كوسكون وسليمان الخالدي: "قوات الحكومة السورية تعاود الدخول إلى مدينة استراتيجية من جديد، وتركيا تتعهد بمواصلة الضربات"، رويترز، 2 مارس/آذار 2020، reut.rs/3c1IzIK؛ رويترز: "روسيا: مواقع المعارضة في إدلب اندمجت مع مواقع الجيش التركي"، 4 مارس/آذار 2020، https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN20R0HQ؛ تاس: "الشرطة العسكرية الروسية تنتشر في سراقب السورية"، 2 مارس/آذار 2020، tass.com/defense/1125825.

[15] رويترز: "حاكم إقليم تركي: مقتل 33 جندياً تركياً في هجوم إدلب"، 28 فبراير/شباط 2020، https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN20M03P.

[16] سارب أوزير: "تركيا تعلن عن عملية درع الربيع في إدلب بسوريا"، وكالة الأناضول، 1 مارس/آذار 2020، bit.ly/3c6o4La.

[17] رويترز: "تظاهرات تعترض أول دورية روسية تركية على الطريق السريع بسوريا"، 15 مارس/آذار 2020، reut.rs/39SShM5.

4. الهجوم على المنشآت الطبية والمدارس

> **"هل [الرئيس بشار الأسد] يهاجمنا لأننا نقدم العلاج الطبي للناس؟"**
>
> طبيب بمشفى الشامي، مارس/آذار 2020

في 17 فبراير/شباط 2020، وصف وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك الوضع الإنساني في شمال غرب سوريا بأنه "أكبر قصة رعب إنساني في القرن الحادي والعشرين". وأضاف قائلاً: "إن العنف في شمال غرب سوريا يتسم بالعشوائية. فقد تم استهداف المنشآت الطبية والمدارس والمناطق السكنية والمساجد والأسواق. وتم تعليق الدراسة بالمدارس وإغلاق الكثير من المنشآت الصحية".[18] وجاء هذا البيان على خلفية الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها الحكومة السورية وحلفاؤها في شمال غرب سوريا، بما في ذلك شمال غرب محافظة حماة، ومحافظة إدلب وغرب محافظة حلب منذ بدء الهجوم في 30 أبريل/نيسان 2019.[19]

وتضمنت هذه الانتهاكات غارات جوية وهجمات برية، استُعملت فيها أحياناً الذخائر العنقودية المحرمة دولياً على المنشآت الطبية مثل المستشفيات والعيادات الطبية المتخصصة ومراكز العلاج الفيزيائي والمدارس التي كان بعضها يستخدم كملاجئ للنازحين داخلياً. وفيما بين 30 أبريل/نيسان 2019 و29 فبراير/شباط 2020، تعرضت 53 منشأة طبية و95 مدرسة لهجمات شنتها القوات الحكومية على الأماكن السابق ذكرها، وذلك حسب المصادر المحلية.[20] وجدير بالذكر أن الكثير من المنشآت الطبية التي تعرضت للضرب كانت مدرجة على قائمة الأمم المتحدة لمناطق تجنب الصدام، وتأتي هذه القائمة في إطار نظام يسمح لمنظمات الإغاثة في سوريا بتبادل المعلومات عن مواقع المنشآت الطبية وغيرها من مواقع الإغاثة مع القوات الروسية والتركية ومع قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بهدف منع تعرض تلك المواقع للهجوم.[21]

---

[18] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: " وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك : "بيان بشأن شمال غرب سوريا،" 17 فبراير/شباط 2020، bit.ly/2JRLiZd.

[19] منظمة العفو الدولية: "سوريا: يجب على مجلس الأمن الدولي التصدي للجرائم ضد الإنسانية في إدلب"، (بيان صحفي، 17 مايو/أيار 2019)، https://bit.ly/2UKIJ15 (فيما يلي: منظمة العفو الدولية: "سوريا: يجب على مجلس الأمن الدولي التصدي للجرائم ضد الإنسانية في إدلب، 17 مايو/أيار 2019")، مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، رقم الوثيقة بالأمم المتحدة: A/HRC/43/57؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "المفوضة السامية لحقوق الانسان تعبر عن شعورها بالرعب إزاء تصعيد الأزمة الإنسانية في سوريا"، 18 فبراير/شباط 2020، bit.ly/2xcN7Nu.

[20] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع مديرية صحة إدلب، 11 مارس/آذار 2020؛ حوار عبر الهاتف مع شبكة حراس، 23 مارس/آذار 2020.

[21] حل النزاعات: تبادل المعلومات واستشارات التخطيط من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية مع الجهات الفاعلة العسكرية لمنع أو حل النزاعات بين أهداف مجموعتين، وإزالة العوائق التي تواجه العمل الإنساني، وتجنب المخاطر المحتملة على العاملين الإنسانيين. وقد يشمل ذلك التفاوض لوقف العمليات العسكرية، أو الوقف المؤقت للأعمال العدائية، أو وقف إطلاق النار، أو معابر آمنة لتوصيل المعونات. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن تظل وتعمل: الممارسات الجيدة للعاملين الإنسانيين في البيئات الأمنية المعقدة، 2011، https://bit.ly/2AdiUzE ص.14

وفي أغسطس/آب 2019، أنشأ أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش مجلس للتحقيق في "حوادث" تدمير أو إلحاق الضرر بالمرافق الواردة في قائمة مناطق تجنُّب الصدام والمرافق التي تدعمها الأمم المتحدة في شمال غرب سوريا.[22] وفي أبريل/نيسان 2020، تم الإعلان عن ملخص بالنتائج التي انتهى إليها مجلس التحقيق، الذي لم يكن يتمتع بصلاحية "طرح أية نتائج قانونية أو أية توصيات متعلقة بالمسؤولية القانونية".[23] وخلص المجلس إلى وجود "احتمال كبير" أن تكون "الحكومة السورية و/أو حلفاؤها" قد قامت بتنفيذ ثلاث ضربات جوية،[24] منها اثنتان بطائرات ثابتة الأجنحة فقط، بينما تمت الثالثة بطائرات ذات أجنحة ثابتة ومروحيات.[25] وقال المجلس إنه من "الجائز" أن يكون الضرر الذي وقع في سياق حادثة رابعة "يعود إلى الحكومة السورية وحلفائها"، موضحاً أنه كان من العسير التأكد من طريقة تنفيذ الضربة.[26] وأضاف أنه في إحدى الغارات بالبراميل المتفجرة من خلال طائرة مروحية، ثمة "احتمال كبير" أن القوات السورية كانت تتحرك وحدها.[27] كما قال المجلس بشأن ضربة صاروخية أرضية حقق فيها إن ثمة "احتمالاً كبيراً" أن تكون هذه الضربة قد نفذتها "جماعات المعارضة المسلحة أو هيئة تحرير الشام".[28]

وفي تقرير لجنة التحقيق الذي صدر في مارس/آذار 2020، أقرت اللجنة لأول مرة بضلوع روسيا بصورة مباشرة في ضربات غير مشروعة على البنية التحتية المدنية الأساسية في سوريا بما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب،[29] وجدير بالذكر أن صلاحيات هذه اللجنة تتضمن تحديد هوية المسؤولين بغية محاسبتهم في نهاية المطاف. وأشارت النتائج التي خلصت إليها اللجنة إلى أدلة قوية تتعلق بهجمتين غير مشروعتين على محافظة إدلب في 22 يوليو/تموز 2019 و16 أغسطس/آب 2019، تتطابق مع تقارير منظمات حقوق الإنسان والإعلام الإخباري مثل صحيفة نيويورك تايمز، التي تحدثت عن هجمات أخرى وعزت المسؤولية عنها إلى روسيا، بعدما حصلت على تسجيلات لمحادثات قمرة القيادة بين طيارين حربيين روس وغرفة التحكم الأرضية التي يتبعونها وهم يتناقشون بصورة مباشرة حول تفاصيل الضربات المنفردة.[30]

من ناحيتها، قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق ما مجموعه 18 هجمة على عدد من المنشآت الطبية والمدارس، وقعت فيما بين 5 مايو/أيار 2019 و25 فبراير/شباط 2020. ومن بين هذه الضربات ترى المنظمة أن القوات الحكومية السورية قامت بثلاث هجمات برية وهجمتين بالبراميل المتفجرة بالمروحيات، بينما تم شن الهجمات الثلاث عشرة الباقية بطائرات ثابتة الجناح؛ منها اثنتان نفذتهما القوات الحكومية السورية، وسبعة قامت بها قوات الحكومة الروسية، وأربعة إما قوات الحكومة السورية أو الروسية.

وأدى بحث منظمة العفو الدولية بشأن الهجمات المفصلة في هذا التقرير إلى الخروج بنتيجة مفادها أن قوات الحكومتين السورية والروسية مسؤولة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في شمال غرب سوريا من خلال توجيه ضربات متعمدة إلى المدنيين والأهداف المدنية مثل المستشفيات والمدارس، دون التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وباستخدام أسلحة محظورة في تلك الهجمات أدت إلى مقتل أو إصابة المدنيين،[31] وأن هذه الانتهاكات تمثل جرائم حرب. كما أنها تأتي في إطار نمط ثابت تتبعه قوات الحكومة السورية في استهداف المدنيين والمنشآت الطبية والمدارس والمنازل وغيرها من عناصر البنية التحتية المدنية في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة. هذه الأعمال المحرمة قامت بها الحكومة بصورة ممنهجة في إدلب وحلب وغيرهما من المحافظات السورية، مثل ريف دمشق ودرعا وحمص، اتباعاً لسياسة الدولة في معاقبة المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.[32]

---

[22] الأمم المتحدة: "الأمين العام ينشئ مجلساً للتحقيق في أحداث شمال غرب سوريا منذ توقيع مذكرة بشأن إدلب بين روسيا الاتحادية وتركيا"، 1 أغسطس/آب 2019، bit.ly/2UWRfL2.

[23] أمين عام الأمم المتحدة: "ملخص الأمين العام لتقرير المجلس الأممي للتحقيق في حوادث معينة في شمال غرب سوريا"، 6 أبريل/نيسان 2020، bit.ly/2RyTqlR (فيما يلي: أمين عام الأمم المتحدة: "ملخص تقرير مجلس التحقيق")، فقرة 5، بحث المجلس سبع هجمات وقعت فيما بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2019؛ وطالت هذه الهجمات أربع منشآت طبية ومدرسة ومخيماً للاجئين ومركزاً لخدمات حماية الطفولة. وقد تم حذف إحدى الحوادث من المراجعة لأن المجلس رأى أنها لا تدخل في نطاق اختصاصه.

[24] أمين عام الأمم المتحدة: "ملخص تقرير مجلس التحقيق"، الفقرات 37 و73 و79.

[25] أمين عام الأمم المتحدة: "ملخص تقرير مجلس التحقيق"، الفقرات 36 و72 و78.

[26] أمين عام الأمم المتحدة: "ملخص تقرير مجلس التحقيق"، الفقرتان 56 و57.

[27] أمين عام الأمم المتحدة: "ملخص تقرير مجلس التحقيق"، الفقرتان 48 و49.

[28] أمين عام الأمم المتحدة: "ملخص تقرير مجلس التحقيق"، الفقرتان 62 و63.

[29] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "تقرير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية"، رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/43/57، الفقرات 22-25.

[30] أنظر مثلاً إيفان هيل وكريستيان تريبيرت: "في 12 ساعة: قصف 4 مستشفيات في سوريا، والجاني واحد، وهو روسيا". نيويورك تايمز، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://nyti.ms/3hg6Xdg. إيفان هيل وكريستيان تريبيرت وديميتري خافين ومالاكي براون وديفيد بوتي: "أرسلت الحلوى: أشرطة تسجيل قمرات القيادة تبين أن طيارين روس قاموا بقصف مدنيين سوريين"، نيويورك تايمز، 1 ديسمبر/كانون الأول 2019، nyti.ms/2Ummnvd.

[31] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "القانون الدولي الإنساني العرفي"، ج 1: القواعد (فيما يلي: "اللجنة الدولية للصليب الأحمر: دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي")، القواعد رقم 1 و15 و20 و28 و71؛ البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف بتاريخ 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (المعروف أيضاً بالبروتوكول الثاني)، مادة 13(1).

[32] للاطلاع على أمثلة على طبيعة الهجمات الحكومية الممنهجة الواسعة النطاق على السكان المدنيين، أنظر تقارير أخرى مثل تقرير منظمة العفو الدولية ""إما أن نرحل أو نموت": منظمة العفو الدولية: "سوريا: يجب على مجلس الأمن الدولي التصدي للجرائم ضد الإنسانية في إدلب"، 17 مايو/أيار 2019؛ منظمة العفو الدولية: "القوات السورية والروسية تستهدف المستشفيات كجزء من استراتيجيتها الحربية" (بيان صحفي، 3 مارس/آذار 2016)، https://bit.ly/3dENdh4؛ منظمة العفو الدولية: "الموت في كل مكان": جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب بسوريا"

ومن ثم، فإنها تمثل جزءًا من هجوم الدولة الممنهج الواسع النطاق على السكان المدنيين وتمثل جرائم ضد الإنسانية.[33]

إضافة إلى ذلك، تواصل الحكومة الروسية تقديم دعم عسكري هائل للعمليات العسكرية السورية، على الرغم من الأدلة التي تبين أن هذا الدعم يسهل ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

1-4 الهجمات على المنشآت الطبية

طبقاً لمديرية صحة إدلب التي تتولى تنسيق الخدمات الطبية في المحافظة والإشراف على عمل المنشآت الطبية التي تديرها منظمات انسانية سورية ودولية، فقد أدت الغارات الجوية والهجمات البرية التي شنتها الحكومة السورية، أو الغارات الجوية التي شنتها الحكومة الروسية، إلى تدمير أو إتلاف 10 منشآت طبية في إدلب وحلب فيما بين ديسمبر/كانون الأول 2019 وفبراير/شباط 2020؛ مما أدى إلى مقتل تسعة من العاملين بالفرق الطبية وغيرها.[34]

وقد وثقت منظمة العفو الدولية ما مجموعه ست هجمات على خمس مستشفيات ومركز للرعاية الصحية الأولية في مناطق واقعة تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة، مثل سرمين وأريحا وتفتناز في إدلب، ودارة عزة في حلب، والتي وقعت فيما بين يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2020. وتضمنت هذه الضربات غارتين جويتين شنتهما قوات الحكومة الروسية، وغارتين جويتين شنتهما قوات الحكومة السورية أو الروسية. إضافة إلى ذلك، قامت قوات الحكومة السورية بشن هجمة بالنيران الأرضية، وأخرى بإلقاء براميل متفجرة غير موجهة، وهو سلاح يقتصر استخدامه على قوات الحكومة السورية. وقد حصلت منظمة العفو الدولية على شهادات من ستة أطباء وممرضة وأربعة من الموظفين الإداريين. كما قامت المنظمة بالتحقق والمراجعة للتسجيلات المصورة والصور الفوتوغرافية وصور الأقمار الاصطناعية التي تدعم تلك الشهادات. وقال جميع الأفراد الذين تحدثت إليهم المنظمة إنه لا توجد خطوط جبهة نشطة ولا أهداف عسكرية أخرى في محيط المنشآت الطبية التي تعرضت للهجوم.

وقال الشهود لمنظمة العفو الدولية إن المنشآت الطبية في الحالات الست كلها اضطرت للإغلاق نتيجة للضرر والدمار الذي لحق بها جراء الهجمات، وخوفاً من وقوع هجمات أخرى جديدة. وكان أربع من المنشآت الطبية الست تعمل على قدم وساق وقت الهجمات، بينما كانت المنشأتان الأخريان قد تم إخلاؤهما في وقت سابق بسبب تصاعد الأعمال القتالية. وفيما بعد، تم نقل إحدى هذه المنشآت الطبية إلى شمال إدلب قرب الحدود مع تركيا، بينما نقلت منشأة أخرى إلى معرة مصرين، وهي بلدة تقع في شمال إدلب حيث يعتقد أنها ستكون آمنة من الهجمات.

يتناول القسم التالي من هذا التقرير بالتفصيل الهجمات التي وقعت على ثلاث مستشفيات في يناير/كانون الثاني 2020، وهي مشفى الشامي بأريحا ومستشفى الفردوس، ومشفى الكنانة بدارة عزة. ثم يلخص الهجمات التي تعرضت لها ثلاث منشآت طبية أخرى في سرمين وتفتناز في فبراير/شباط 2020. وأخيراً يستعرض لمحة عامة حول الهجمات التي وقعت على المنشآت الطبية في إدلب ومحافظة حماة في 2019، التي سبق لمنظمة العفو الدولية توثيقها في منشورات سابقة مع تقديم أدلة إضافية تم الحصول عليها مؤخراً فيما يتعلق بهذه الهجمات والتحليلات المرافقة لها.

مشفى الشامي في أريحا

فيما بين الساعة 10:30 والساعة 11:00 من مساء يوم 29 يناير/كانون الثاني 2020، شنت قوات الحكومة الروسية سلسلة من ثلاث غارات جوية يبدو أنها كانت تستهدف مشفى الشامي في أريحا، وهي بلدة تقع في وسط إدلب؛ مما أدى أيضاً لتعرض المباني السكنية المحيطة بها للضرب. وجدير بالذكر أن هذا المشفى كان مدرجاً على قائمة الأمم المتحدة للمنشآت المحيّدة من النزاع. وتبين تقارير راصدي الحركة الجوية الأرضيين التي قامت منظمة العفو الدولية بتحليلها أن الطيران الروسي فقط هو الذي شوهد في المجال الجوي لأريحا فيما بين الساعة 10:22م و11:10م، الأمر الذي

(رقم الوثيقة: MDE 24/1370/2015)؛ منظمة العفو الدولية: "تركوا ليموتوا تحت الحصار": جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في الغوطة الشرقية بسوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2079/2015).

[33] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقرة 7.

[34] مراسلات بالبريد الإلكتروني مع مديرية صحة إدلب، 11 مارس/آذار 2020.

يتطابق مع وقت الغارات الجوية على مشفى الشامي طبقاً لشهادات الشهود والتسجيلات المصورة والصور المأخوذة من المصادر المفتوحة التي تحققت منها المنظمة.

وقال طبيبان وموظف إداري كانوا موجودين بالمشفى وقت الهجوم، إلى جانب طبيب آخر زار المشفى بعد يوم من الهجوم، لمنظمة العفو الدولية - كل منهم على حدة - إن الطائرات الحربية شنت عدة غارات على محيط المشفى؛ مما أسفر عن أضرار مادية كبيرة للمشفى وتسوية ما لا يقل عن مبنيين سكنيين بالأرض. وجاء في شهادة طبيب نجا من الهجوم، ومنظمة الإغاثة الإسلامية وهي المنظمة التي تدعم المشفى، أن أحد أطباء المشفى، وما لا يقل عن 10 مدنيين ممن يقطنون في المباني السكنية القريبة منه، قد قتلوا، بينما أصيب ما لا يقل عن 35 مدنياً في هذا الهجوم.[35]

أما الموظف الإداري الذي نجا من الهجوم فقال لمنظمة العفو الدولية:

> **حدث الهجوم عندما كان الفريق الطبي موجوداً في المشفى. كان يوماً عادياً.. الضربة الأولى جاءت حوالي الساعة 10:35م. كنت في الطابق الأرضي جالساً في مكتبي كالمعتاد، وسمعت صوت طائرة حربية، ولكن للحظة واحدة فقط، ثم حدث الانفجار. لم يكن لديّ وقت لأختبئ... خرجت لأرى ما حدث. وبعد خمس دقائق حدثت الضربة الثانية. لم أسمع صوت طائرة حربية هذه المرة لأن كل شيء حدث بسرعة شديدة. وعندما وقعت الضربة الثانية أحسست بحرارة وكأنني في فرن. كنت سليماً لكني رأيت جسد أحد العاملين عند المدخل. طلبت المساعدة فقام اثنان من العاملين الطبيين بحمله إلى القبو ، لكنه لم ينج. أما الضربة الثالثة فوقعت بعد نحو 15 دقيقة من الضربة الثانية.[36]**

ووصف طبيب كان موجوداً بالمشفى في ذلك الوقت ما حدث في الهجوم وما أسفر عنه لمنظمة العفو الدولية في حوار منفصل قال فيه:

> **وقع الانفجار [الأول] شرق المشفى، وأطاح ببوابة الدخول [ثم] وقع انفجار ثان غرب المشفى... فجرينا نحو القبو... وبعد بضع دقائق بينما كنا جميعاً في القبو حدث انفجار آخر... سمعت أناساً في الطابق الأرضي يصرخون... فذهبت مع زميل لي فوجدنا مدير المشفى ملقى على الأرض... وكنت أسمع أصوات الأطفال والنساء يصرخون بالخارج. وكنا لا نزال نسمع صوت الطائرات الحربية فلم نستطع الخروج. وأدركنا أن هناك ضربة أخرى ستقع. أحسست أنني عاجز تماماً. صديقي وزميلي يحتضر، والأطفال والنساء يصرخون بالخارج... كنا جميعا مشلولين تماماً. أنا أعمل في مجال الإغاثة، وعملي أن أساعد الناس لكننا كنا مقيدين ومفجوعين ومشلولين. هل [الرئيس بشار الأسد] يهاجمنا لأننا نقدم العلاج الطبي للناس؟ لقد ضربت الغارة المباني السكنية حولنا... وبعد الغارة الثالثة التي حدثت بعد نحو 15 دقيقة من الغارة الثانية، خرجنا من المشفى فرأيت مبنى من نحو خمس طوابق حسب ما أتذكر وقد سوي بالأرض. استغرق الدفاع المدني يومين لانتشال الجثث... كما سوي مبنى آخر بالأرض أيضاً.[37]**

وتؤكد صور الأقمار الاصطناعية والتسجيلات المصورة والصور الفوتوغرافية التي حللتها وراجعتها منظمة العفو الدولية روايات الشهود، حيث تكشف عن الأضرار التي لحقت بالمباني الثلاثة المحيطة بالمشفى (على بعد نحو 20-30 متراً لكل منها)، وتتسق مع الإطار الزمني للضربة.

وقد تم إغلاق مشفى الشامي بعد الضربة بسبب الأضرار التي طالت المعدات الموجودة فيه، إلى جانب تقدم القوات الحكومية في أريحا.

---

[35] حوار هاتفي، 20 فبراير/شباط 2020؛ إيهاب خالد: "استشهاد مدير مشفى الشامي في أريحا بقصف روسي"، بلدي، 1 فبراير/شباط 2020، bit.ly/2J5FcnB؛ منظمة الإغاثة الإسلامية: "قصف مشفى مدعوم من الإغاثة الإسلامية في إدلب مع نزوح الآلاف في التصعيد الأخير في سوريا"، 1 فبراير/شباط 2020، bit.ly/34RJjy0.

[36] حوار هاتفي، 5 مارس/آذار 2020.

[37] حوار هاتفي، 4 مارس/آذار 2020.

صورة ملتقطة بالأقمار الاصطناعية في 19 ديسمبر/كانون الأول 2019 تبين مشفى الشامي ومحيطه قبل الغارات الجوية الثلاث التي وقعت يوم 29 يناير/كانون الثاني 2020. ماكسار تكنولوجيز©

صورة التقطتها الأقمار الاصطناعية في 3 فبراير/شباط 2020 تبين مشفى الشامي ومحيطه بعد الضربات الجوية الثلاث التي وقعت يوم 29 يناير/كانون الثاني 2020. الأضرار التي لحقت بالمباني المجاورة واضحة في المربعات البرتقالية. ماكسار تكنولوجيز ©
الصور في الأطر الداخلية التقطت يوم 30 يناير/كانون الثاني 2020 وتبين متطوعين بالدفاع المدني يتفقدون بقايا المبنى الذي أصيب في الضربتين الجويتين الثانية والثالثة. عنب بلدي©

مستشفى الفردوس ومشفى الكنانة في دارة عزة

عند الظهيرة تقريباً من يوم 17 فبراير/شباط 2020، شنت قوات الحكومة السورية أو قوات الحكومة الروسية غارتين جويتين على مستشفيين في دارة عزة، وهي بلدة تقع في غرب حلب. ووقعت

الضربة الأولى على مستشفى الفردوس وأدت لإصابة أحد العاملين، أما الثانية فقد وقعت بعد نحو 10 دقائق وضربت مشفى الكنانة، وأدت لأضرار مادية دون حدوث خسائر بشرية. وتفصل بين المستشفيين مسافة تقدر بنحو 300 متر.

وتبين تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي حللتها منظمة العفو الدولية أن طائرة مقاتلة روسية غير محددة الهوية، وطائرة مقاتلة من طراز ياك-130 تابعة للقوات الجوية السورية، وطائرة مقاتلة من طراز سو-24 تابعة للقوات السورية أو الروسية، كانت جميعها موجودة في المجال الجوي فوق دارة عزة مباشرة فيما بين 11:04ص و12:43م.

وقال طبيب وموظف إداري بمستشفى الفردوس لمنظمة العفو الدولية في مقابلتين منفصلتين إنهما كانا موجودين ضمن نحو 40 من العاملين و20 من المرضى الذين يتلقى بعضهم العلاج بالغسيل الكلوي، وإنهم كانوا بالمستشفى وقت حدوث الضربة الجوية الأولى.[38] وقال الطبيب:

> **كانت وحدات طب الأطفال وأمراض النساء والتوليد وغسيل الكلى كلها تعمل وتقدم خدماتها. تلقينا تحذيراً أن طائرة حربية تطوف بسماء المنطقة. فحاولنا قدر الإمكان الاختباء في الغرف غير المحصنة، ولكنها قد تكون أكثر أماناً من غيرها من الأماكن في المستشفى. في حوالي الساعة 11:50ص سمعنا انفجاراً، وأدى الضغط الناجم عنه إلى تحطيم الأبواب والنوافذ وملء الغرف بالكثير من الغبار. وعلى الفور أدركنا أن المستشفى هو الهدف. أما ما ترتب على الضربة فكان مريعاً. انتاب الفزع الجميع، ولكن لحسن الحظ لم يكن لدينا الكثير من المرضى في المستشفى لأن الناس كانوا يخشون الذهاب إلى المستشفيات لعلمهم أنها مستهدفة...[39]**

ووصف أحد الإداريين العاملين بمشفى الكنانة أحداث ذلك اليوم لمنظمة العفو الدولية بقوله:

> **ذهبنا إلى المشفى الساعة 8:30ص كالمعتاد... لم تكن الحكومة السورية تهاجم دارة عزة فلم نتوقع أي هجوم على المشفى... وفي نحو الساعة 12 ظهراً صدمنا لسماع صوت انفجار؛ فخرجت من مكتبي ورأيت دخاناً. وقيل لنا إن مستشفى الفردوس قد استهدف. شعرت بالفزع، ونزلنا جميعاً إلى ما يشبه القبو الذي يقع 70% منه تحت الأرض. وبعد حوالي 10 دقائق، تعرض مشفانا نفسه للضرب. سمعنا انفجاراً، وارتجت الجدران وامتلأت الغرفة بالغبار، وسمعنا صوت تحطم النوافذ؛ فبقينا مختبئين حتى غادرت الطائرة الحربية المجال الجوي حولنا. كان عندنا مريض واحد فقط جاء ليختبئ معنا. ولم تلحق إصابة بأحد.[40]**

وقامت منظمة العفو الدولية بمراجعة التسجيلات المصورة وغيرها من المواد المأخوذة من المصادر المفتوحة المتعلقة بالضربتين، والتي تبين الأضرار الداخلية والخارجية التي طالت المستشفيين ووجدت أنها تتسق مع شهادة الشهود.

وقد تم إغلاق مستشفى الفردوس ومشفى الكنانة بعد الهجمات؛ نظراً للضرر الذي لحق بمنشآتهما، بما في ذلك المعدات الطبية ومولدات الطاقة.

المنشآت الطبية في سرمين وتفتناز

في 4 فبراير/شباط 2020، تعرض مركز الرعاية الصحية الأولية في سرمين بوسط إدلب للهجوم من جانب قوات الحكومة الروسية. وطبقا لاتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية، وهو أحد المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا، فقد تعرض المركز للضرب في حوالي الساعة 10:15ص.[41]وتبين تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية يوم 4 فبراير/شباط 2020 التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية ظهور الطائرات الروسية أربع مرات وهي تحلق فوق سرمين فيما بين الساعة 9:15ص و10:46ص، وهي الفترة الزمنية التي وقع خلالها الهجوم على مركز الرعاية الصحية الأولية. وجدير بالذكر أنه لا توجد سجلات عن قيام طيران الحكومة السورية بالتحليق فوق سرمين في ذلك الوقت. كما تبين صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة يوم 27 فبراير/شباط 2020 الدمار الذي لحق بالركن الجنوبي الشرقي بمركز الرعاية الصحية الأولية بما يتسق مع الصور الفوتوغرافية التي تبين ما أسفر عنه الهجوم، والتي قدمها العاملون بالمشفى لمنظمة العفو الدولية.

---

[38] حواران هاتفيان، 4 و13 مارس/آذار 2020.
[39] حوار هاتفي، 4 مارس/آذار 2020.
[40] حوار هاتفي، 18 مارس/آذار 2020.
[41] اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية: "عاجل: الهجوم على أربع منشآت طبية في إدلب، سوريا، خلال 24 ساعة، والنزوح يستمر"، 5 فبراير/شباط 2020، bit.ly/2VhsEPW.

كما تعرض مشفى سرمين، وهو منشأة طبية منفصلة قريبة من المكان، لأضرار نجمت عن هجوم بري قامت به قوات الحكومة السورية، والذي يبدو أنه دام في أغلب الأمر عدة أيام بدءا من 4 فبراير/شباط 2020. ونظراً للخوف من الهجوم كانت هاتان المنشأتان الطبيتان قد أخليتا في مطلع فبراير/شباط 2020.[42]

في اليوم التالي، أي يوم 5 فبراير/شباط 2020، وفي حوالي الساعة 4:40م أسقطت قوات الحكومة السورية برميلين متفجرين غير موجهين على محيط مشفى الحكمة في تفتناز، وهي بلدة في شمال إدلب، فسقط أحدهما على بعد 30 متراً شمال المشفى، والآخر على بعد 50 متراً جنوب شرقه. وعندما وقع هذا الهجوم كان الفريق الطبي موجوداً بالمشفى، وكان به أيضا اثنان من المرضى. وتبين تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية ليوم 5 فبراير/شباط 2020 التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية أن مروحية من طراز Mi-8 تابعة للقوات الحكومية السورية شوهدت الساعة 4:07م عند القاعدة الجوية العسكرية بحماة متجهة شمالاً نحو تفتناز. ثم شوهدت طائرة من نفس النوع فوق سماء تفتناز فيما بين 4:26م و4:29م، ومرة أخرى بين 4:37م و4:40م، وهي الفترة الزمنية التي وقع خلالها الهجوم على مشفى الحكمة. وقد أدى الهجوم إلى أضرار مادية بالمشفى، لكن دون وقوع خسائر بشرية. ونتيجة لذلك، تم نقل المشفى إلى معرة مصرين في شمال إدلب، حيث أدت الهجمات في محيطه في وقت لاحق في فبراير/شباط إلى تعطيل العمل به.[43]

الهجمات على المنشآت الطبية في 2019

وثقت منظمة العفو الدولية ما مجموعه 5 غارات جوية على أربع مستشفيات وقعت فيما بين 5 و11 مايو/أيار 2019، اثنتان منها على مستشفى نبض الحياة في حاس، وواحدة على مستشفى كفرنبل الجراحي، ومستشفى الشام في كفرنبل ومستشفى كفر زيتا الجراحي (المعروف أيضاً باسم مستشفى كهف المغارة). وقد قامت قوات الحكومة السورية بواحدة من هذه الهجمات، بينما قامت قوات الحكومة الروسية بثلاث، وقامت بواحدة منها إما قوات الحكومة السورية أو الروسية. وقد أصبحت جميع هذه المنشآت الآن خارج الخدمة.

في 5 مايو/أيار 2019، شنت قوات الحكومتين السورية والروسية عدة غارات جوية في نحو الساعة 10ص و2:40م أدت إلى تدمير مستشفى نبض الحياة في حاس في جنوب إدلب، دون وقوع خسائر بشرية. وقبل ذلك بثلاثة أيام، كان قد تم إخلاء المستشفى كإجراء احترازي بعد اشتداد الضربات في نهاية أبريل/نيسان 2019.[44] وبينت تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية تحليق طائرات سورية فقط في المنطقة الساعة 9:41ص، وتحليق طائرة روسية واحدة في المنطقة الساعة 2:38م. وفي اتصالات لاسلكية جوية تم اعتراضها فيما بين طيار بالقوات الجوية الروسية وغرفة التحكم الأرضية، حصلت عليها صحيفة نيويورك تايمز، يمكن سماع ضابط روسي يعمل في غرفة التحكم وهو يعطي الطيار الإحداثيات الجغرافية التي تطابق موقع مستشفى نبض الحياة. وفي الساعة 2:38 يبلغ الطيار غرفة التحكم أنه حصل على "التصحيح"، فيترد غرفة التحكم الأرضية قائلة: "ثلاث سبعات". وطبقاً لصحيفة نيويورك تايمز، فإن كلمة "التصحيح" هي شفرة معناها أن الهدف ظهر على شاشة الطيار، وأن "ثلاث سبعات" هي شفرة الموافقة على تنفيذ الضربة. وفي الساعة 2:40م، يقول الطيار إنه "نفذ"، وهي شفرة معناها التأكيد على أنه ألقى القذائف، وذلك طبقاً لصحيفة نيويورك تايمز.[45] وإذا كانت منظمة العفو الدولية لم تحصل على تسجيلات صوتية متعلقة بهذه الهجمة تحديداً على مستشفى نبض الحياة، فقد حصلت على تسجيلات لاتصالات لاسلكية أخرى تم اعتراضها بين طياري القوات الجوية الروسية وغرفة التحكم الأرضية التي يتبعونها، تبين ما دار بينهم من نقاش حول هجمات بعينها في اليوم نفسه وفي أيام أخرى. ويتردد كثيراً في هذه التسجيلات نفس النمط السابق ذكره من الكلمات الشفرية التي تحدثت عنها صحيفة نيويورك تايمز. وتقدر منظمة العفو الدولية أن الهجوم الصباحي على مستشفى نبض الحياة نفذته قوات الحكومة السورية، بينما نفذت قوات الحكومة الروسية الهجمة الأخرى التي وقعت بعد الظهر.

وفي نحو الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم 5 مايو/أيار 2019، شنت قوات الحكومة السورية أو الروسية أربع غارات جوية أسفرت عن أضرار فادحة بمستشفى كفر زيتا الجراحي (المعروف أيضاً باسم مستشفى كهف المغارة بكفر زيتا) في شمال غرب محافظة حماة مما أخرجه من الخدمة دون وقوع

---

[42] حوارات هاتفية، 28 فبراير/شباط، 2 مارس/آذار، و6 مارس/آذار 2020

[43] حوار هاتفي، 27 فبراير/شباط 2020. أنظر اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية: "عاجل: الهجوم على أربع منشآت طبية في إدلب، سوريا، خلال 24 ساعة، والنزوح يستمر"، 5 فبراير/شباط 2020، bit.ly/2VhsEPW.

[44] منظمة العفو الدولية: "سوريا: يجب على مجلس الأمن الدولي التصدي للجرائم ضد الإنسانية في إدلب"، 17 مايو/أيار 2019.

[45] إيفان هيل وكريستيان تريبيرت: "في 12 ساعة: قصف 4 مستشفيات في سوريا، والجاني واحد، وهو روسيا". نيويورك تايمز، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://nyti.ms/3hg6Xdg .

خسائر بشرية.[46] وأشارت تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية إلى وجود طائرات مقاتلة روسية وطائرات مقاتلة تابعة للقوات الجوية السورية من طراز سو-22 وسو-24 وياك-130 في المجال الجوي فوق كفر زيتا فيما بين 12:25م و12:43م ، أي أن المسؤولية قد تقع على أي من الحكومتين.[47]

وفي نحو الساعة 5:30 من مساء يوم 5 مايو/أيار 2019، شنت القوات الحكومية عدة غارات جوية على مستشفى كفرنبل الجراحي جنوب إدلب؛ ما أدى إلى تدمير الطابق الأول منه حيث تقع الصيدلية والمكاتب والمخزن وغرفة توليد الكهرباء، كما أصيب القبو بأضرار بالغة. وأدت الغارة لمقتل أحد المرضى وإصابة أخيه الذي كان يزوره في ذلك الوقت.[48] وأشارت تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية إلى وجود طائرة مقاتلة روسية وطائرة مقاتلة تابعة للقوات السورية الجوية من طراز سو-24 في المجال الجوي فوق كفرنبل فيما بين 5:37م و5:49م. وتميل الاتصالات اللاسلكية التي تم اعتراضها بين طيار بالقوات الجوية الروسية وغرفة التحكم الروسية التي حصلت عليها صحيفة نيويورك تايمز إلى التأكيد الكبير على أن الغارة نفذتها القوات الجوية الروسية. وطبقاً لصحيفة نيويورك تايمز، فقد سُمع الطيار الروسي الساعة 5:30م وهو يقول: "نفذت"، ثم أفاد أنه نفذ ثلاث غارات أخرى بفاصل نحو خمس دقائق بين كل واحدة وتاليتها، في الساعة 5:35م و5:40م و5:48م.[49]

وفيما بين الساعة 12:30ص و1:00ص من صباح يوم 11 مايو/أيار 2019، شنت قوات الحكومة الروسية غارتين جويتين على مشفى الشام في كفرنبل مما أسفر عن خروجه من الخدمة دون وقوع خسائر بشرية. وقبل ذلك بيومين كان المشفى قد أغلق كإجراء احترازي بعد اشتداد الهجمات في نهاية أبريل/نيسان 2019.[50] وطبقاً لتقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، فقد شوهت طائرات مقاتلة روسية فوق كفرنبل فيما بين 12:01ص و1:05ص، أي في نفس الفترة الزمنية للضربة التي تحدث عنها الشهود. ولم تشاهد أي طائرة تابعة للحكومة السورية تحلق فوق كفرنبل فيما بين 12ص و9:51ص، وقد حصلت منظمة العفو الدولية على تسجيلات تم اعتراضها لاتصالات لاسلكية بين طيار بالقوات الجوية الروسية وغرفة التحكم خلال ذلك الوقت. وفيها يسمع الطيار فيما بين 12:40ص و1:05ص وهو يبلغ غرفة التحكم مرتين أنه حصل على "التصحيح"، وترد عليه غرفة التحكم الأرضية: "ثلاث سبعات"، فيرد الطيار بدوره "نفذت"، مما يشير إلى قيامه بالضربة عقب حصوله على الموافقة.[51]

4-2 الهجمات على المدارس

في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2020، هاجمت قوات الحكومة السورية والحكومة الروسية بالغارات الجوية والقصف عدداً من المدارس التي كانت تستخدم للأغراض التعليمية أو كملاجئ للنازحين داخلياً في محافظة إدلب وغرب محافظة حلب. وطبقاً لشبكة حراس (شبكة حماية الطفل السورية)، وهي منظمة سورية غير حكومية، فقد تعرضت 28 مدرسة لهجمات جوية وبرية هناك خلال تلك الفترة.[52] وتعرضت عشر مدارس للهجوم خلال يوم واحد فقط في 25 فبراير/شباط 2020، وسقط في ذلك اليوم ما لا يقل عن تسعة قتلى من المدنيين.[53]

وقد وثقت منظمة العفو الدولية ما مجموعه سبع هجمات على ست مدارس، فيما بين يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2020، منها اثنتان في صورة غارات جوية شنتها قوات الحكومة الروسية، وغارة جوية شنتها قوات الحكومة السورية، وغارة جوية شنتها إما قوات الحكومة السورية أو الروسية. إضافة إلى ذلك، فقد قامت قوات الحكومة السورية بهجمة بالبراميل المتفجرة، وهو سلاح يقتصر استخدامه

---

[46] منظمة العفو الدولية: "سوريا: يجب على مجلس الأمن الدولي التصدي للجرائم ضد الإنسانية في إدلب"،17 مايو/أيار 2019.

[47] قال أحد الشهود الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية عن الهجوم الذي وقع في الساعة 12م إن زملاءه أخبروه في ذلك اليوم أن المستشفى تعرض للهجوم مرة أخرى بعد الظهيرة بعدما غادره. وقد حللت صحيفة نيويورك تايمز تلك الضربة الثانية التي وقعت في نحو الساعة 3:15م وخلصت إلى أن القوات الجوية الروسية هي التي شنتها. إيفان هيل وكريستيان تريبيرت: "في 12 ساعة: قصف 4 مستشفيات في سوريا، والجاني واحد، وهو روسيا". نيويورك تايمز، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://nyti.ms/3hg6Xdg

[48] منظمة العفو الدولية: "سوريا: يجب على مجلس الأمن الدولي التصدي للجرائم ضد الإنسانية في إدلب"، 17 مايو/أيار 2019.

[49] إيفان هيل وكريستيان تريبيرت: "في 12 ساعة: قصف 4 مستشفيات في سوريا، والجاني واحد، وهو روسيا". نيويورك تايمز، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://nyti.ms/3hg6Xdg

[50] منظمة العفو الدولية: "سوريا: يجب على مجلس الأمن الدولي التصدي للجرائم ضد الإنسانية في إدلب"، 17 مايو/أيار 2019.

[51] مرة أخرى، أنظر إيفان هيل وكريستيان تريبيرت: "في 12 ساعة: قصف 4 مستشفيات في سوريا، والجاني واحد، وهو روسيا". نيويورك تايمز، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://nyti.ms/3hg6Xdg

[52] حوار هاتفي، 24 مارس/آذار 2020.

[53] منظمة أنقذوا الطفل (سايف ذا تشيلدرن): "إدلب، سوريا: خسائر بشرية تنجم عن ضرب عشرة مدارس خلال يوم من القصف الكثيف"، 25 فبراير/شباط 2020، bit.ly/2xfhUcE؛ منظمة أطباء بلا حدود: "يوم مروع من الهجمات العشوائية على المدنيين في إدلب بسوريا"، 26 فبراير/شباط 2020، https://bit.ly/30s1w4S؛ يونيسيف: "مقتل أطفال ومدرسين خلال هجمات على مدارس ورياض أطفال في إدلب"، 26 فبراير/شباط 2020، https://uni.cf/2UuhhV5.

على قوات الحكومة السورية، وبهجمتين بريتين استُخدمت في واحدة منهما على الأقل الذخائر العنقودية.

ويتناول القسم التالي من هذا التقرير بالتفصيل الهجمات التي وقعت على اثنتين من المدارس العشرة التي تعرضت للضرب يوم 25 فبراير/شباط 2020. وقد ضُربت إحدى هذه المدارس خلال ساعات اليوم الدراسي، أما المدرسة الأخرى فضُربت بينما كانت تستخدم كملجأ للنازحين داخلياً من معرة النعمان وكفرنبل وأماكن خرى. كما يعطي هذا القسم من التقرير ملخصاً بالهجمات الأربع الأخرى التي وثقتها منظمة العفو الدولية.

مدرسة البراعم في مدينة إدلب

طبقاً لروايات ثلاثة من المعلمين واثنين من أقارب التلاميذ، فقد ضربت قوات الحكومة السورية في حوالي الساعة التاسعة من صباح يوم 25 فبراير/شباط 2020 ملعب مدرسة البراعم بمدينة إدلب في محافظة إدلب بالذخيرة العنقودية؛ فقُتل ثلاثة معلمين وأصيب ما لا يقل عن خمسة آخرين.[54]وتمكنت منظمة العفو الدولية من تحديد الموقع الجغرافي لبقايا المقذوف الذي ضرب المدرسة واطلعت على صور لها وتحققت منها. وقد فحص خبير الأسلحة التابع لمنظمة العفو الدولية الصور التي حصلت عليها المنظمة من الشهود وتعرف على هوية بقايا المقذوف، وهو صاروخ حامل من طراز 9M27K عيار 220 ملم يطلق برًا، ويُصنَّع في روسيا ويتم نقله إلى الجيش السوري. ويحتوى هذا النوع من الصواريخ على ذخائر عنقودية من نوع 9N210 أو 9N235 التي يحرمها القانون الدولي.

وقد تحدث والد فتى في الرابعة عشرة من العمر نجا من الهجوم إلى منظمة العفو الدولية، فحكى ما حدث في ذلك اليوم قائلاً:

> **أوصلت إبني إلى المدرسة في الثامنة صباحاً، وفي حوالي التاسعة سمعنا انفجارات في مدينة إدلب. سمعت عدة انفجارات فذهبت مباشرة إلى المدرسة، وأنا لا أدرى ما الذي تعرض للهجوم. فوجدت إبني يقف خارج المدرسة في الشارع لأن الناظر أمر جميع التلاميذ بمغادرتها، لكن المعلمين كانوا لا يزالون بالداخل... وقيل لي إن بعض المعلمين أصيبوا، وإن أحدهم مات على الفور ثم توفي اثنان آخران متأثرين بجراحهما... وتم تعطيل العمل بالمدرسة لمدة أسبوع.[55]**

وفي الهجوم نفسه قتلت اثنتان من المعلمات وتلميذة بمدرسة عز الدين للبنات التي تقع على بعد نحو 150 متراً من مدرسة البراعم، كما أصيبت معلمة وتلميذة.[56] وقالت إحدى معلمات تلك المدرسة لمنظمة العفو الدولية إن الناظرة صرفت التلميذات والمعلمات في حوالي الساعة التاسعة صباحاً لأن مدينة إدلب كانت تحت القصف العنيف. وعندما كانت المعلمات والتلميذات يسرن أمام مدرسة البراعم وقع الهجوم.[57] وقالت امرأة لمنظمة العفو الدولية إن أختها البالغة من العمر 17 عاماً، وهي تلميذة بمدرسة عز الدين، قد أصيبت في الهجوم:

> **أثرت الحادثة علينا كثيراً نفسياً وعاطفياً، لأن أختي أصيبت بالهجوم. فقد أصيبت في رجليها، وتم بتر جميع أصابع إحدى قدميها، واضطر الأطباء لتركيب أسلاك ومسامير في الرجل الثانية لتثبيتها. كنا نعرف أن المدارس والأحياء والمستشفيات مستهدفة، لكننا كنا نريد أن تواصل تعليمها.[58]**

وقالت معلمة لمنظمة العفو الدولية إنها أصيبت في هذه الهجمة وشهدت بنفسها وفاة إحدى تلميذاتها:

> **في ليلة 24 فبراير/شباط، شهدت مدينة إدلب الكثير من الغارات الجوية والقصف البري. في العادة عندما يحدث قصف ليلًا تطلب منا المدرسة عدم الحضور في اليوم التالي، لكن لسبب ما لم يحدث ذلك في تلك المرة. كل ما قيل لنا هو ان نذهب لساعات الدوام الطارئ من 8ص حتى 11:30ص، أما الأوقات العادية للصفوف الدراسية فتستمر حتى الساعة 1 ظهراً. وصلت في الثامنة صباحاً، وقمت بتدريس الحصة الأولى، وفي حوالي التاسعة دقت الناظرة الجرس وطلبت منا مغادرة المدرسة، فسارعنا بإخلاء المكان... وعندما كنا نسير جميعاً أمام مدرسة [البراعم] ضربت المدرسة ذخيرة عنقودية، فانفجرت قنبلة صغيرة منها قرب قدمي ومزقت**

---

[54] حوار هاتفي، 10 مارس/آذار 2020. أنظر أيضاً مديرية التربية والتعليم في إدلب، منشور على موقع فيسبوك بتاريخ 27 فبراير/شباط 2020، bit.ly/33DWh1D .

[55] حوار هاتفي، 10 مارس/آذار 2020.

[56] أنظر أيضاً مديرية التربية والتعليم في إدلب، منشور على موقع فيسبوك بتاريخ 27 فبراير/شباط 2020، bit.ly/33DWh1D.

[57] حوار هاتفي، 11 مارس/آذار 2020.

[58] حوار هاتفي، 11 مارس/آذار 2020.

الجلد. أنا لا أزال طريحة الفراش بانتظار إجراء عملية جراحية الأسبوع القادم لترقيع الجلد أو تركيب ما يساعد على نمو الجلد من جديد. كان الألم غير محتمل. شعرت بحرارة وكأن قدمي تحترقان. وكان أمامي تلميذتان تسيران، ماتت إحداهما على الفور أما الثانية فنجت بأعجوبة. أنا متأكدة أنها كانت ذخائر عنقودية لأنني سمعت عدة انفجارات. وأنا أعرف جيداً صوت الهجوم بالذخائر العنقودية، حيث تسمع سلسلة من الانفجارات الصغيرة، وكأن السماء تمطر شظايا بدلا من الماء.[59]

مدرسة منيب كميشة في معرة مصرين

شنت قوات الحكومة السورية أو الروسية غارة جوية على مدرسة منيب كميشة في بلدة معرة مصرين بشمال محافظة إدلب في 25 فبراير/شباط 2020. وقال اثنان من الشهود لمنظمة العفو الدولية – إحداهما ناشطة محلية والآخر من العاملين في المجال الإنساني – كانا على بعد أقل من 100 متر من المدرسة إن الغارتين وقعتا في حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر، وضربت إحداهما المدرسة مباشرة بينما ضربت الثانية مستشفى قريباً منها. وطبقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فقد قتل ما لا يقل عن 11 مدنياً، من بينهم سبعة أطفال وأصيب أكثر من 40 مدنياً في الغارة الجوية على المدرسة.[60]

وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على تسجيلات مصورة ومواد أخرى مأخوذة من مصادر مفتوحة، ووجدت أنها متسقة مع شهادة الشهود. وطبقاً لتقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي اطلعت عليها المنظمة، ففي وقت الهجمة شوهدت طائرة مقاتلة تابعة للقوات الجوية السورية من طراز سو-24 تحلق فوق بنش القريبة من المكان في الساعة 3:35م و3:53م، كما شوهدت طائرة مقاتلة تابعة للقوات الجوية السورية من طراز سو-24 تحلق فوق معرة مصرين في الساعة 3:56م و4م. إضافة إلى ذلك، شوهدت طائرة مقاتلة تابعة للقوات الجوية الروسية تحلق فوق بلدة سرمين القريبة من المكان في الساعة 3:54م و4:01م. ومن ثم تقدر منظمة العفو الدولية أن الهجوم تم شنه من جانب قوات الحكومة السورية أو الروسية.

وقالت الناشطة لمنظمة العفو الدولية إنها كانت بالمنزل عندما سمعت الانفجار:

ذهبت فوراً إلى المدرسة بعد دقائق من سماعي الانفجار. وعندما وصلت إليها رأيت وسمعت النساء يصرخن طلباً للنجدة. رأيت رجلاً جريحا يسير ورأسه ينزف. ورأيت أشخاصاً يُحِلون رجلاً يبدو أنه مات، وإن لم أكن متأكدة من ذلك. وكان هناك رجل آخر يحمل طفلاً جريحاً ويطلب المساعدة. ثم دخلت فرأيت رجلاً مصاباً في حمام، وقام المنقذون بنقله إلى المستشفى... أما الصفوف التي كان الناس يعيشون بها فقد تضررت ضرراً بالغاً.[61]

ووصف العامل في المجال الإنساني الذي كان مداوماً وقت الهجوم لمنظمة العفو الدولية ما حدث:

تقع المدرسة على بعد نحو 50 متراً من مكان عملي. سمعت صوت الطائرة الحربية في الجو بعد الانفجار... فذهبت إلى المدرسة بعد بضع دقائق من الهجوم. كان الجو مشمساً فكان النساء والأطفال والرجال يجلسون بالخارج. رأيت رجلاً ميتاً تحت شجرة وقد انفصلت إحدى ساقيه عن جسده، وكان يبدو في نحو السبعين من العمر. ورأيت طفلاً في السادسة من العمر تقريباً مصاباً بجرح بجانب إحدى عينيه، وامرأة شابة جريحة، بينما يتم إجلاؤهما عن المكان. ورأيت الكثيرين داخل المدرسة مصابين بإصابات في وجوههم، وأظن أن ذلك بسبب تحطم النوافذ من حولهم.[62]

أما المشفى القريب الذي ضرب في نفس الهجمة حسب ما قاله الشهود فهو مشفى الحكمة المذكور فيما سبق، والذي كان يقع في تفتناز جنوب إدلب ثم نقل إلى معرة مصرين عقب الهجوم بالبراميل المتفجرة على محيطه في 5 فبراير/شباط 2020.[63]

---

[59] حوار هاتفي، 12 مارس/آذار 2020.
[60] مجلس الأمن الدولي: "تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) و2258 (2015) و2332 (2016) و2939 ((2017) و2401 (2018) و2449 (2018) و2504 (2020): "تقرير الأمين العام" 23 أبريل/نيسان 2020، رقم وثيقة الأمم المتحدة: S/2020/327 (فيما يلي: "تنفيذ قرارات مجلس الأمن: تقرير الأمين العام"، 23 أبريل/نيسان 2020).
[61] حوار هاتفي، 11 مارس/آذار 2020.
[62] حوار هاتفي، 18 مارس/آذار 2020.
[63] حوار هاتفي، 27 فبراير/شباط 2020.

الهجمات الأخرى على المدارس في 2020

وثقت منظمة العفو الدولية أيضاً الهجمات الجوية والبرية التالية على عدد من المدارس في محافظتي إدلب وغرب حلب في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2020:

اسم المدرسة	مكان المدرسة	موجز الواقعة
الظاهر بيبرس	وسط مدينة إدلب	في حوالي الساعة 8:40 من صباح يوم 25 فبراير/شباط 2020، تعرضت المدرسة لضربة شنتها القوات الجوية السورية في أغلب الظن. وأدت الضربة طبقاً لشهادة أحد الشهود إلى إصابة ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص.[64] وتبين صور الأقمار الاصطناعية التي التقطت يوم 27 فبراير/شباط 2020 فوهة كبيرة شرق المدرسة. وتبين تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية تحليق عدة طائرات مقاتلة تابعة للقوات الجوية السورية فوق ضواحي إدلب فيما بين الساعة 8:22ص و9:03ص، وقد تكون أي من هذه الطائرات هي التي قامت بالهجوم.
السحارة الشمالية	السحارة، غرب حلب	في حوالي الساعة السابعة من صباح يوم 15 فبراير/شباط 2020، شنت قوات الحكومة الروسية ثلاث غارات جوية على المدرسة ومحيطها، مما أسفر عن تسوية المدرسة التي تتكون من طابقين بالأرض، وكذلك تدمير نحو 10 مساكن في المنطقة المحيطة بها؛ مما أدى لمقتل أربعة أشخاص.[65] وأكدت تحليلات صور الأقمار الاصطناعية التي التقطت يوم 17 فبراير/شباط 2020 ما أوضحته الصور الفوتوغرافية التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية والتي تظهر مبنى المدرسة مدمراً. كما تبين تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية وجود طائرات مقاتلة روسية تحوم في سماء المنطقة القريبة من القرية فيما بين 6:18ص و6:22ص. ولا توجد سجلات عن تحليق أي طائرات تابعة للحكومة السورية فوق المنطقة خلال وقت الهجوم.
معارة الارتيق الجنوبية	معارة الارتيق، غرب حلب	في حوالي الساعة 2 من بعد ظهر يوم 4 فبراير/شباط 2020، هاجمت قوات الحكومة الروسية المدرسة جواً. وتبين تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية وجود طائرات مقاتلة روسية فوق البلدة فيما بين 12:35م و2:43م. ولا توجد سجلات عن تحليق طائرات تابعة للحكومة السورية فوق المنطقة في أثناء وقت الهجوم. وتبين صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة يوم 7 مارس/آذار 2020 ما يبدو أنه فوهة في فناء المدرسة، مما يتسق مع الصور التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، والتي تبين ما أسفر عنه الهجوم. وفي هجمة ثانية وقعت في نفس الوقت تقريباً، ضربت قوات الحكومة السورية المدرسة براً. وتبين صور مشهد الهجوم بقايا ما لا يقل عن صاروخين من طراز غراد عيار 122 ملم أطلقتهما القوات السورية. ولم تحدث خسائر في الأرواح نظراً لوقوع الهجومين بعد ساعات الدراسة.[66]
علي الخطيب	جبل الزاوية، جنوب إدلب	في حوالي الساعة 3:30 من بعد ظهر يوم 28 يناير/كانون الثاني 2020، أسقطت مروحية تابعة للحكومة السورية براميل متفجرة ضربت المدرسة. وقد تم تصوير ما أسفر عنه الهجوم بالكاميرات، وتبين التسجيلات المصورة ما حدث من أضرار، إلى

[64] حوار هاتفي، 10 مارس/آذار 2020.
[65] حوار هاتفي، 10 مارس/آذار 2020.
[66] حوار هاتفي، 10 مارس/آذار 2020.

جانب المنطقة المحيطة بالمدرسة، بما في ذلك مركبة كانت محملة بالمتعلقات، وأشخاص كانوا على وشك إخلاء المنطقة عندما وقع الهجوم حسب ما قاله أحد الشهود. وكانت المدرسة قد أغلقت قبل بضعة أيام نظراً لاشتداد الهجمات.[67] وتبين صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة يوم 27 فبراير/شباط 2020 الأضرار التي لحقت بالمبنى. وتشير تقارير الراصدين الأرضيين للحركة الجوية التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية أن مروحية سورية من طراز Mi-8 ظهرت في سماء المنطقة فوق جبل الزاوية فيما بين 3:30م و3:35م.

القانون الدولي الإنساني

ينظم القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق على جميع أطراف أي نزاع مسلح، سير العمليات العدائية. فمن قواعده الجوهرية أن أطراف النزاع يجب عليها "التمييز بين المدنيين والمقاتلين" إلى جانب "التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية".[68] ولذا، فإن تعمد توجيه هجمات مباشرة ضد المدنيين غير المشاركين بصورة مباشرة في الأعمال العدائية أو ضد الأعيان المدنية يعد محظوراً ويمثل جريمة من جرائم الحرب.[69] كما يحظر القانون أيضاً "أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساسًا إلى بث الذعر بين السكان المدنيين".[70] ويترتب على قاعدة التمييز أن "الهجمات العشوائية محظورة"،[71] والهجمات العشوائية هي الهجمات التي تضرب بطبيعتها الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز، إما لأن الهجمة ليست موجهة إلى هدف عسكري محدد، أو لأنها تستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد، أو لأنها لا يمكن تحديد آثارها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني.[72]

كما يكفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة لأشخاص معينين وأهداف معينة مثل العاملين الطبيين والوحدات الطبية (بما فيها المستشفيات) والأطفال. ويجب حماية المنشآت والأفراد المستخدمين لأغراض تقديم الرعاية الطبية فحسب من التعرض للهجمات في كافة الظروف.[73] وللأطفال المتضررين من النزاع المسلح الحق في الاحترام والحماية الخاصة، حيث تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تعد سوريا طرفاً فيها، على أن "تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد".[74]

الجرائم ضد الإنسانية

الجرائم ضد الإنسانية هي أعمال محظورة ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو ممنهج على السكان المدنيين في ظل سياسة حكومة أو منظمة ما. ويعرف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجرائم ضد الإنسانية على النحو التالي: " لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم...".[75] ويذكر النظام 11 جريمة أو "فعلاً"، من بينها "القتل العمد" و"اضطهاد أية جماعة محددة" لأي "أسباب ... من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها"، إلى جانب أي من "الأفعال اللاإنسانية" الأخرى.[76] ويعرف عبارة "هجوم موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين" بأنها تعني نهجا سلوكيا يتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها في الفقرة 1 ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، عملا بسياسة دولة أو

[67] حوار هاتفي، 10 مارس/آذار 2020.
[68] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 1 والقاعدة 7.
[69] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القواعد 1 و7 و156.
[70] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 2؛ البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف بتاريخ 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (المعروف أيضاً بالبروتوكول الأول)، مادة 51(2)؛ البروتوكول الثاني، مادة 12(2).
[71] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 11؛ البروتوكول الأول، مادة 51(4)
[72] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 12؛ البروتوكول الأول مادة 51(4)(أ).
[73] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 25 والقاعدة 28.
[74] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 135؛ اتفاقية حقوق الطفل، مادة 38.
[75] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الساري اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2002، مادة 7(1).
[76] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مادة 7(1).

منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزا لهذه السياسة.[77] ويعكس هذا التعريف الوارد في نظام روما الأساسي إلى حد كبير قواعد القانون الدولي العرفي الملزمة لجميع الدول، بغض النظر عن كونها طرفاً في النظام أم لا.[78]

[77] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مادة 7(2)(أ).
[78] للرجوع إلى وصف الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي العرفي، أنظر تقرير لجنة القانون الدولي بالدورة السابعة والستين (4 مايو/أيار – 5 يونيو/حزيران و6 يوليو/تموز – 7 أغسطس/آب 2015)، الفصل السابع: "الجرائم ضد الإنسانية"، رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/70/10 ص.67: "تصنيف الجرائم ضد الإنسانية بأنها "جرائم بموجب القانون الدولي" يشير إلى أنها جرائم قائمة سواء جرّم القانون الوطني ارتكابها أم لا".

5. النزوح والأزمة الإنسانية

"سألتني ابنتي.. "لماذا لا يأخذنا الله؟ فليس هناك مكان آمن لنا".

امرأة نازحة، فبراير/شباط 2020.

بلغ النزوح الناجم عن الهجوم الذي شنته القوات الحكومية السورية والروسية في ديسمبر/كانون الأول 2019 نطاقاً وسرعة ليس لهما مثيل من قبل. حيث تقدر الأمم المتحدة أن 960 ألف شخص اضطروا إلى ترك منازلهم فراراً من القصف فيما بين 1 ديسمبر/كانون الأول 2019 و29 فبراير/شباط 2020، وباتت مناطق بأكملها مفرغة من السكان.[79] وجدير بالذكر أن أكثر من 80% من الذين نزحوا كانوا من النساء والأطفال، وكثير من الرجال المتبقين هم من المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وأعضاء الفئات الأخرى المعرضة للخطر.[80] وقد اضطر الكثيرون من هؤلاء إلى الفرار أكثر من مرة من قبل على مدى السنوات الماضية. ومنهم أسر نزحت قسراً من أماكن أخرى من سوريا حيث استعادت الحكومة السيطرة على المناطق التي كانت واقعة من قبل تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة بعد إجبارها على قبول اتفاقات "المصالحة" بعد أشهر من الحصار والتجويع والهجمات غير المشروعة.[81]

معاناة المدنيين النازحين، بما في ذلك ظروف معيشتهم المزرية، صارت موضوعاً تكرر استدعاؤه من جانب مسؤولي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الانساني في تصريحاتهم العامة والأحاديث التي يدلون بها في مجلس الأمن، ومنها وصف أمين عام الأمم المتحدة لتلك الاوضاع بأنها "كابوس إنساني من صنع البشر".[82] فالنازحون الجدد أجبروا على الالتجاء إلى أماكن مزدحمة ما فتئت تضيق عليهم أكثر وأكثر بينما هي أصلا تعاني الأمرين لسد الاحتياجات الحالية الهائلة؛ وقد واجهوا نقصاً حاداً في المأوى ومعظم الحاجات الأساسية وسط ظروف الطقس القاسية.[83]

ويبين توثيق منظمة العفو الدولية أن النزوح الجماعي كان نتيجة مباشرة لممارسات غير مشروعة – مثل الممارسات التي يرد تفصيلها في الفصل الرابع من هذا التقرير – من جانب القوات الحكومية السورية والروسية. كما أن هذه القوات نفسها لم تقم بمنع النزوح إذ شنت هجمات عشوائية أدت لترويع السكان.[84]

---

[79] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "حقائق عن الاستجابة الإنسانية عبر الحدود: شمال غرب سوريا: فبراير/شباط 2020"، 30 مارس/آذار 2020، bit.ly/2KnZoBS؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، تقرير عن الأوضاع رقم 10 – بتاريخ 12 مارس/آذار 2020"، bit.ly/2J1Gsbm (فيما يلي: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، بتاريخ 12 مارس/آذار 2020"). قبل التصعيد الأخير قدرت الأمم المتحدة أن نحو 400 ألف شخص قد نزحوا فيما بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول 2019 نتيجة للحملة الحكومية في الشمال غربي التي بدأت في أواخر ابريل/نيسان 2019. أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، تقرير عن الأوضاع رقم 13 – بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2019"، bit.ly/3dh98uT. وقد نزح الكثيرون من هؤلاء مرة أخرى بعد تصعيد ديسمبر/كانون الأول 2019.

[80] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: "تحديث بشأن الأوضاع الإنسانية: الجمهورية العربية السورية"، العدد 9، 10 مارس/آذار 2020، bit.ly/2QscqC0 (فيما يلي: "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث بشأن الأوضاع الإنسانية"، 10 مارس/آذار 2020)

[81] أنظر على سبيل المثال منظمة العفو الدولية: "إما أن نرحل أو نموت".

[82] أخبار الأمم المتحدة: "مناشدة أمين عام الأمم المتحدة لإنهاء "كابوس إنساني من صنع البشر" في سوريا"، 21 فبراير/شباط 2020، news.un.org/en/story/2020/02/1057861.

[83] طبقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، انتقل 550 ألف شخص إلى الأجزاء الشمالية الغربية من محافظة إدلب، بينما اتجه 410 ألف آخرون نحو المناطق الواقعة في شمال محافظة حلب. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 12 مارس/آذار 2020".

[84] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 129، ص 461. في التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق بتاريخ 2 مارس/آذار 2020، رأت اللجنة أن طبيعة الهجمات الحكومية في بعض الأماكن الواقعة في جنوب محافظة إدلب لم تترك أمام المدنيين من خيار سوى الفرار، وأعربت اللجنة عن ظنها أن ثمة "أسباباً معقولة" للقول بأن هذه القوات فعلاً "تعمدت ترويع المدنيين في محاولة لإفراغ المنطقة من السكان وتسريع الاستيلاء عليها"، مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "تقرير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية"، رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/43/57، فقرة 31.

تبين صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة يوم 18 يناير/كانون الثاني 2019 (يسار) 11 مخيماً – موضحاً باللون البرتقالي – مقاماً على بعد أقل من 5 كيلومتر شرق الحدود مع تركيا في إدلب بسوريا. أما الصور التي التقطتها الأقمار الاصطناعية في 11 مارس/آذار 2020 (يمين) فتبين أن عدد تلك الإنشاءات في المنطقة حول المخيمات الأحد عشر قد تزايد كثيراً خلال الأشهر الأربعة عشر الفاصلة بين التاريخين. © بلانيتسكوب

1-5 ظروف النزوح غير الآمنة

انتهى الحال بالأسر النازحة إلى اللجوء إلى المأوى في أوضاع مختلفة. ففي منتصف مارس/آذار 2020، أعلنت الأمم المتحدة أن نحو ثلثهم يقيمون في مخيمات ومعسكرات عشوائية ، بينما يقيم نحو 10% في منشآت كالمدارس والمساجد التي تم تحويلها إلى مقار "إيواء جماعي".[85] وقد تمكنت مجموعة أخرى من هؤلاء النازحين تبلغ نحو الثلث من استئجار مكان للإقامة أو من العيش مع أسر مضيفة، بينما يقيم نحو 20% في مبان غير مكتملة الإنشاء.[86] وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع نحو عشرة من المدنيين المقيمين في نوعيات مختلفة من الأماكن بشأن ظروف نزوحهم، قالوا خلالها إنهم ما إن سارعوا بالفرار هلعاً من منازلهم حتى واجهوا صعاباً وأخطار جديدة اثر وصولهم "للمأوى".

وقال صحفي كان قد فر مع أسرته وأقاربه ومجموعهم عشرة أسر من سرمين إلى بلدة في إدلب قرب الحدود التركية في مطلع فبراير/شباط: "ظللنا نبحث عن خيام [نشتريها] لمدة عشرة أيام". و استمرت تحركات الأسرة في نزوحها على مدى يومين، قتل خلالهما سبعة من الأقارب في إحدى الغارات الجوية – امرأتان وخمسة أطفال.[87] أما الناجون فلم يتمكنوا من العثور على أي منازل يقدرون على تكلفة استئجارها. وعندما اشتروا في آخر الأمر خياماً مساحتها 3x3 أمتار كلفهم ذلك 210 دولارا للخيمة الواحدة، وهو مبلغ باهظ بالنسبة لتلك العائلات التي تركت ديارها وهي لا تكاد تملك شيئاً. ورأى أفراد العائلة أن يقيموا على مبعدة من المخيمات المزدحمة ليحافظوا لأنفسهم على شيء من الخصوصية فنصبوا خيامهم العشرة في أرض خالية يملكها أحد أصدقائهم، وقاموا بحفر الأرض لصنع مرافق صحية مؤقتة. وصاروا يعيشون بلا كهرباء ويجلبون الماء من مورد محلي كل يومين أو ثلاثة، ويشعلون النار في العراء لتسخين قدر من الماء ليمسحوا به أجسادهم بدلاً من الاستحمام.

وقال أحدهم وهو أب لأربعة أبناء: " منذ بضعة ليال... عندما استيقظت في الصباح كان أحد أكواب الماء في الخيمة متجمداً تماماً... الحياة في الخيمة قاسية للغاية، ولسنا معتادين عليها. إنها صعبة جداً وخصوصاً على الأطفال. عندما أنام أضع طفلي الرضيع بين رجلي لأبقيه دافئاً". وأضاف الرجل أنه ظل مستيقظاً حتى الفجر ليطمئن أن أطفاله الصغار الآخرين لم يزيحوا الغطاء عن أنفسهم وهم نيام. وقال إن كانت أسرته محظوظة لأن لديها موقداً يعمل بالفحم، فمن الخطر أن يظل موقداً طوال الليل وهم نائمون (وقال العديد من النازحين لمنظمة العفو الدولية إن الكثير من الأسر لجأت لإحراق الملابس

[85] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 12 مارس/آذار 2020".
[86] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 12 مارس/آذار 2020". في وقت من الأوقات أشارت الأمم المتحدة إلى أن نحو 80 ألف نازح صاروا مقيمين في العراء، بما في ذلك العيش تحت الأشجار في درجات حرارة دون الصفر المئوي. أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – تقرير عن الأوضاع رقم 8 – بتاريخ 13 فبراير/شباط 2020"، bit.ly/2WzoXHH.
[87] حوار هاتفي، 24 فبراير/شباط 2020. ترى منظمة العفو الدولية أن هذه الضربة غير مشروعة.

والأحذية القديمة طلباً للدفء).[88] وقد وردت عدة أنباء موثوقة أشارت إلى حدوث حالات وفاة بين الأطفال تجمداً من البرد، وإلى العثور على أسر متوفاة تسمماً بأول أكسيد الكربون في سياق الموجة الأخيرة من النزوح.[89]

وقال صاحب مطعم صغير سابقاً كان قد نزح مع أسرته من معرة النعمان لمنظمة العفو الدولية إن هذه هي المرة الثالثة التي ينزح فيها خلال ستة أعوام، وقال: "لكنني لم أر شيئاً مثل قصف يوم 19 ديسمبر/كانون الأول 2019، لا أدري كيف مرت تلك الليلة. كانت عشرات [القذائف] تنهمر علينا. ولا أدري كيف استطعت أنا وزوجتي وأولادي أن نهرب وسط الخوف والرعب".[90] ووصف معاناتهم بعد أن انتهى بهم الحال إلى العيش في خيمة في منشأة رياضية كانت قد تعرضت لقصف جزئي وتم تحويلها إلى مأوى جماعي في مدينة إدلب، حيث تقيم نحو 160 أسرة معاً في هذا المكان الذي يحتوي على أربعة مراحيض فقط، اثنان للرجال واثنان للنساء، وصنابير المياه فيه معطّلة. وتحصل الأسرة على سلتي طعام وعلى وجبتين ساخنتين في الأسبوع، ولكن ذلك لا يغطي احتياجاتها.[91] وأضاف الرجل قائلاً: "زوجتي حامل ولا أدري ما سأفعل... لدي ستة أطفال ولا مال لدي". وفي وقت إجراء المقابلة معه، كانت الأسرة قد حصلت على معونة مالية تتراوح بين 25 و50 دولاراً أربع مرات منذ وصولها إلى المخيم قبل شهرين.

وقال الرجل "بالأمس كنا بعيدين عن الخيمة، وعندما عدنا قالوا لم يعد هناك خبز لنا". وذات مرة، عندما أخذ هو وزوجته أطفالهما لزيارة بيت بعض أقربائهم ليستحم الأطفال عندهم، ضاعت عليهم فرصة توزيع إحدى المعونات المالية. وقال: "لا يوجد مكان للاستحمام. الناس ينظفون أنفسهم داخل خيامهم. بعض الأسر تذهب لأقاربها الذين لديهم منازل للاستحمام عندهم". وقال إن الكهرباء تأتي للمأوى لمدة ساعتين يومياً ولكنها تأتي في الفناء العام فقط، أما داخل الخيم فيستعملون الشموع أو الكشافات الضوئية متى تمكنوا من الحصول على بطاريات. "منذ شهر حدث قصف بجانب المخيم، على بعد نحو 100 متر. فانتاب الفزع زوجتي والأطفال وجميع من بالمخيم... لقد تعبنا من القصف. وأصبحنا على شفى الانهيار التام. متى ينتهي كل ذلك؟"[92] وقد حصلت منظمة العفو الدولية من إحدى منظمات الرصد المحلية على قائمة بعشرين مقراً من مقار النزوح تضررت من جراء هذا العنف فيما بين منتصف ديسمبر/كانون الأول 2019، ومطلع مارس/آذار 2020، ومن بينها هذا المأوى.[93] وكما ورد تفصيلاً في الفصل السابق، فقد وثقت منظمة العفو الدولية هجوماً وقع يوم 25 فبراير/شباط 2020 على مأوى للنازحين وهو مدرسة منيب كميشة في معرة مصرين. وقالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إنها تحققت من حدوث ما لا يقل عن 11 واقعة تعرضت فيها مواقع النازحين للضرب المباشر أو للضرر جراء هجمات وقعت في محيطها فيما بين ديسمبر/كانون الأول 2019 ومارس/آذار 2020، مما أدى لمقتل ما لا يقل إجمالاً عن 37 مدنياً وإصابة ما لا يقل عن 90 آخرين.[94]

وفي مطلع مايو/أيار 2020، قالت الأمم المتحدة في أعقاب اتفاق 5 مارس/آذار لوقف إطلاق النار إن نحو 114 ألفاً ممن نزحوا منذ 1 ديسمبر/كانون الأول 2019 "عادوا طوعًا" إلى مجتمعاتهم الأصلية التي كانوا قد فروا منها في محافظتي إدلب وغرب حلب.[95] لكن الغالبية العظمى من هؤلاء الذين نزحوا جراء القتال الذي نشب فيما بين ديسمبر/كانون الأول ومارس/آذار لم يعودوا بشكل جماعي إلى بلداتهم وقراهم، بصرف النظر عما إذا كانوا في مناطق استردتها الحكومة خلال الهجوم أم لا. فلا يزال الكثيرون يخشون

---

[88] في منتصف مارس/آذار، استطاع الرجل أن يستأجر لنفسه ولأسرته المباشرة مكاناً يقدر على تكلفته ولا يتطلب دفع مقدم عدة أشهر. وتبلغ قيمة الإيجار ربع دخله الشهري. وتأتي الكهرباء لمدة ساعتين تقريباً في اليوم، بينما الماء يشترونه من الشاحنات التي تقوم بجلبه. ولا يزال الكثيرون من عائلته الممتدة يقيمون في الخيام.

[89] أنظر على سبيل المثال فيفيان يي وهويدا سعد: "أطفال سوريون يتجمدون حتى الموت. القنابل تنهمر و"لا أحد يبالي""، نيويورك تايمز، 26 فبراير/شباط 2020، nyti.ms/3dh7wBB؛ لينا السعافين: "نقطة الانهيار: أطفال رضع يتجمدون حتى الموت وسط الهجوم على إدلب"، الجزيرة، 18 فبراير/شباط 2020، bit.ly/33xMaeB.
في تعليقات أدلى بها إلى الصحافة، قال هاني مجلي العضو بلجنة التحقيق إن انخفاض درجات الحرارة دون الصفر أدى لوفاة نحو 10 أطفال. أنظر أخبار الأمم المتحدة: "أطفال يتجمدون حتى الموت في سوريا، ومسؤولو الإغاثة يدعون إلى دعم كبير لعملية إيصال المعونة عبر الحدود"، 2 مارس/آذار 2020، news.un.org/en/story/2020/03/1058451.

[90] حوار هاتفي، 2 مارس/آذار 2020.

[91] تحتوي سلة الطعام على أطعمة مثل الأرز والسكر والزيت والعدس والبرغل والملح.

[92] حوار هاتفي، 2 مارس/آذار 2020.

[93] محفوظة بملفات منظمة العفو الدولية.

[94] "تنفيذ قرارات مجلس الأمن: تقرير الأمين العام"، 23 أبريل/نيسان 2020؛ مجلس الأمن: "تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) و2258 (2015) و2332 (2016) و2939 (2017) و2401 (2018) و2449 (2018) و2504 (2020): تقرير الأمين العام"، 21 فبراير/شباط 2020. رقم وثيقة الأمم المتحدة: S/2020/141. كما وثقت لجنة التحقيق في تقريرها الأخير – بناء على التحقيقات المجراة فيما بين 11 يوليو/تموز 2019 و10 يناير/كانون الثاني 2020 – هجمتين على موقعين للنازحين في جنوب وشمال إدلب في أغسطس/آب ونوفمبر/تشرين الثاني 2019. مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "تقرير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية"، رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/43/57، الفقرات 24-26.

[95] طبقاً لنفس تقرير الأمم المتحدة "عاد 21 ألفاً آخرين ممن كانوا قد نزحوا فيما سبق إلى تلك المناطق ثم نزحوا مرة أخرى في سياق العنف الأخير"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – تقرير عن الأوضاع رقم 13 – بتاريخ 1 مايو/أيار 2020"، bit.ly/3b4AF0B (فيما يلي: "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 1 مايو/أيار 2020").

تجدد الأعمال القتالية، ولا تزال خدمات كثيرة مقطوعة، كما أن الدمار واسع النطاق خلف مساحات واسعة من المناطق غير قابلة للسكن.[96]

وكما هي الحال في المجتمعات الأخرى التي مرت بتجربة العيش تحت سيطرة المعارضة، يخشى المدنيون الاضطهاد حال عودتهم إلى مناطق الخطوط الأمامية التي استردتها الحكومة أو تلك التي ممكن أن تستردها؛ في ظل السجل المعروف والموثق الذي يشير لقيام القوات الحكومية بالقبض التعسفي على المدنيين وتعذيبهم وإخفائهم قسرياً متى تبين وجود أي صلة بينهم وبين المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.[97] وقبل سريان وقف إطلاق النار، كانت قد ظهرت تسجيلات وصور على شبكة الإنترنت تبين الأعمال التي يقوم بها الجيش السوري عند استيلائه على مناطق مختلفة. وفي أحد هذه التسجيلات التي انتهت منظمة العفو الدولية إلى التأكد من صحته، تظهر مجموعة من الجنود وهم على ما يبدو يسيئون إلى مدنيين عادوا لجمع بعض مقتنياتهم من قريتهم في غرب حلب، حيث أجبرهم الجنود تحت تهديد السلاح على الإدلاء بأسماء مقاتلين ينتمون لمنطقتهم.[98]وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إنها حصلت على صور تبين أن "القوات الحكومية قد تكون أطلقت النار على مدنيين ونكّلت بجثثهم في البلدات التي استعادت الحكومة سيطرتها عليها في محافظتي إدلب وحلب".[99]

وهكذا ظل الكثيرون في المخيمات وغيرها من المنشآت المؤقتة للإيواء في ظرف النزوح، ومن بينهم امرأة أصبحت الآن مضطرة للانتقال مسافة 30 كيلومتر بين المخيم الذي تقيم فيه حالياً قرب الحدود مع تركيا والبلدة التي كانت تعيش وتعمل فيها حتى تستطيع الاحتفاظ بعملها لدى إحدى منظمات الإغاثة. وقالت هذه المرأة: "اضطررت للاستدانة لتغطية نفقات الرحلة اليومية، وأصبحت أنفق نصف راتبي على سداد الدين".[100]وتخصص هذه المرأة باقي دخلها لتلبية احتياجات أسرتها، التي تتكون من زوجها وأطفالهما الثلاثة، والتي لا زالت تعتمد على المعونات الغذائية التي توزع في المخيم. وعندما فرت الأسرة في يناير/كانون الثاني 2020، كانت تلك هي المرة الثانية التي تنزح فيها خلال ثمانية أشهر. وأضافت المرأة قائلة: "أطفالي [في عمر الثانية والثالثة والسادسة] يعانون من الصدمة النفسية من أصوات الضربات. ابنتي التي في الصف الأول خائفة دائماً... وقد سألتني [بعد النزوح] "لماذا لا يأخذنا الله؛ فليس هناك مكان آمن لنا".[101]

---

[96] أنظر على سبيل المثال تحليلات صور الأقمار الاصطناعية ص 27 التي تبين مدى الدمار الذي لحق ببلدة سراقب في إدلب، حيث كانت سراقب موضع قتال عنيف وتعاقبت عليها القوى المختلفة للسيطرة عليها أكثر من مرة خلال التصعيد الأخير، قبل أن تستولي عليها في نهاية الأمر القوات الحكومية في مطلع شهر مارس/آذار 2020.

[97] أنظر على سبيل المثال مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "تقرير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية"، رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/43/57، الفقرات 68 و72 و73.

[98] أنظر على سبيل المثال إليزابيث تسوركوف، منشور على تويتر، 22 فبراير/شباط 2020، twitter.com/elizrael/status/1231327564725149696?s=21.

[99] هيومن رايتس ووتش: "سوريا: قوات حكومية تسيء معاملة المدنيين – خطر الانتقام يتربّص بالذين لم يهربوا من المناطق المستعادة"، 16 مارس/آذار 2020، https://bit.ly/2AVu6AW.

[100] حوار هاتفي، 20 مارس/آذار 2020.

[101] حوار هاتفي، 24 فبراير/شباط 2020.

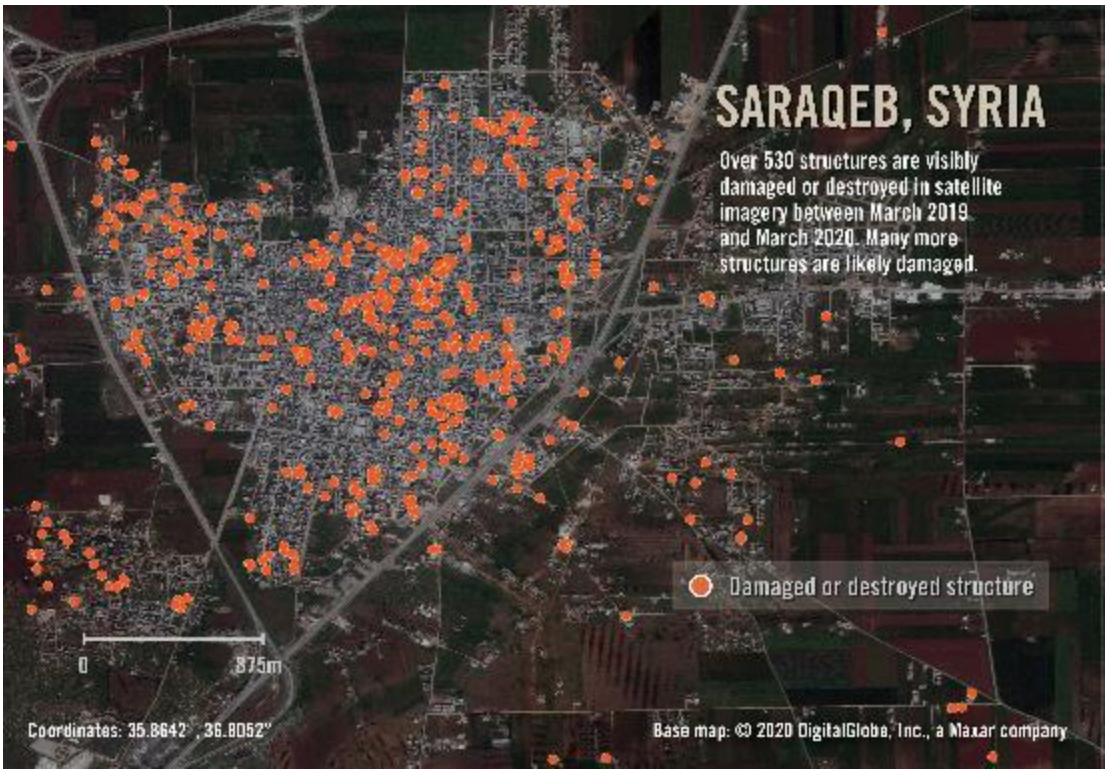

تحليل لصور الأقمار الاصطناعية يوضح عددا من الأبنية التي يقدر أنها تضررت أو دمرت في سراقب بسوريا فيما بين مارس/آذار 2019 ومارس/آذار 2020. © ماكسار تكنولوجيز.

جدير بالذكر أن سكان المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال الغربي محاصرون بالأساس، ولم يعد أمامهم مكان ليذهبوا إليه. فتركيا التي بها الآن 3.65 مليون لاجئ سوري صارت إلى حد كبير تمنع السوريين من عبور حدودها منذ عام 2015، وصار حرس الحدود يطلقون النار على طالبي اللجوء الذين يلتجئون إلى طرق التهريب.[102]

واعتباراً من 1 مايو/أيار 2020، أفادت الأمم المتحدة أن مواقع النزوح الداخلي في شمال غرب سوريا أصبحت تفيض بسكانها، وإن الحاجة باتت ملحة لتوسيعها أو فتح مواقع جديدة.[103]وقالت المنظمات الإنسانية المنخرطة مباشرة في الاستجابة على أرض الواقع لمنظمة العفو الدولية إنها تواجه تحديات جمة في هذا الصدد. فالمساحات التي يمكن فيها إقامة مواقع للنازحين تتقلص، وصار من الصعب الحصول على التصاريح اللازمة من مالكي الأراضي لاستخدام المزيد منها والترتيب معهم في هذا الشأن.[104]بل إن الكثيرين من مالكي الأراضي أنفسهم تعرضوا للنزوح أو فقدوا وثائق ضرورية خلال الحرب، ولم يعد من الممكن تسجيل عقود التأجير أو الملكية وفق اشتراطات الجهات المانحة في ظل غياب المكاتب الحكومية القادرة على مباشرة مهامها. كما قال بعض العاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية إن منظماتهم تواجه عراقيل في الحصول على التصاريح اللازمة لإنشاء مخيمات جديدة في شمال محافظة حلب، حيث تقع الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة تحت السيطرة الفعلية للسلطات التركية في واقع الحال. كما أشارت تقارير وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات

[102] ظهر أيضاً نمط متنام من التدابير المقيدة من جانب تركيا تطال اللاجئين السوريين في السنوات الأخيرة، مثل عمليات الترحيل غير المشروعة. حيث تحملت تركيا مسؤولية غير متناسبة حيال السوريين الفارين من الصراع منذ 2011. وفي مارس/آذار 2016، اتفق الاتحاد الأوروبي وتركيا على بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا الذي حظي بانتقاد شديد "لإيقاف الهجرة غير المنظمة من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، وهو البيان الذي اشتمل على تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مبالغ كبيرة لمشروعات دعم اللاجئين في تركيا. أنظر منظمة هيومن رايتس ووتش: "تركيا: سوريون يرحلون نحو الخطر"، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://bit.ly/3cUK3Vn ؛ منظمة العفو الدولية: " أُرسلوا إلى منطقة الحرب: عمليات الترحيل غير القانونية للاجئين السوريين في تركيا" (رقم الوثيقة: EUR 44/1102/2019)؛ المجلس الأوروبي: "اتفاق الاتحاد الأوروبي وتركيا"، 18 مارس/آذار 2016، bit.ly/2WqG4tt.

[103] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 1 مايو/أيار 2020".

[104] حوارات هاتفية، فبراير/شباط - مارس/آذار 2020.

التابعة لها إلى تلك القيود نفسها فيما يتعلق بعمليات المنظمات الإنسانية المشاركة في تهيئة أماكن الإيواء.[105]

في تلك الأثناء، تستمر معاناة النازحين في وقت تضعف فيه قيمة العملة السورية بما يترتب عليه ذلك من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود مما يزيد من تلك المعاناة.[106] وقد أدى ذلك إلى ما يطلق عليه العاملون في المجال الإنساني "آليات التكيف السلبية". حيث قال عدة نازحين لمنظمة العفو الدولية إنهم لاحظوا ارتفاعاً في أعداد أطفال النازحين الذين يتسولون أو يعملون في أعمال متدنية تجعلهم عرضة للخطر.[107] كما ثارت المخاوف بشأن النساء والفتيات بوجه خاص؛ حيث قالت العديد من الأسر النازحة ومن العاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية إن تقلص مساحة الخصوصية في مواقع النزوح جعل الكثيرات من النساء معرضات لظروف تحط من إحساسهن بالكرامة المتأصلة. كذلك أشارت المقابلات التي أجرتها المنظمة إلى ارتفاع نسبة الآباء الذين يزوجون بناتهم المراهقات من أبناء الأسر النازحة. وأشارت تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالشؤون الانسانية على وجه التحديد إلى وقوع "حوادث استغلال وسوء معاملة النساء والفتيات النازحات من قبل رجال في مواقع السلطة مثل مالكي العقارات في مقابل المعونات المالية أو العينية.[108]

5- 2 استجابة إنسانية مثقلة بالأعباء

قبل التصعيد العسكري الأخير والنزوح الجماعي، كان هناك 2.8 مليون شخص، أي 70% من السكان، في شمال غرب سوريا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.[109] وكانت الموارد الإنسانية قد أُرهقت عندما أدى تجدد الهجوم الحكومي إلى إخراج منشآتكثيرة ذات أهمية حيوية من الخدمة، وإلى نزوح آلاف العاملين في المجال الإنساني المنخرطين في التعامل مع الاحتياجات الملحة. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 46 شخصاً، من بينهم عدد من العاملين في المنظمات والوكالات الإنسانية المحلية والدولية، والموظفين الأمميين، والعاملين في المجال الطبي والمعلمين، وذلك لدرس التحديات والعراقيل التي تعترض إيصال المعونات والخدمات الضرورية.

جدير بالذكر أن أطراف النزاع، أي القوات الحكومية والجماعات المسلحة، يجب عليها بموجب القانون الدولي الإنساني أن تلتزم بالسماح بمرور المعونات الإنسانية المحايدة وتسهيل وصولها إلى المدنيين المحتاجين إليها على نحو سريع وبدون عائق.[110] فقد أدت الهجمات البرية والجوية التي تواصل القوات الحكومية شنها بلا هوادة على المناطق المدنية والأهداف المحمية مثل المستشفيات والمدارس، كما يبين الفصل الرابع من هذا التقرير، وبدرجة أقل المعوقات البيروقراطية وتدخل الجماعات المسلحة، إلى تقويض فرص إيصال المعونات والخدمات إلى الشمال الغربي، مما أسفر عما وصف بأنه أسوأ أزمة إنسانية في سياق هذا النزاع.[111]

وعلى الرغم من أن عملية النزوح الجديدة توقفت منذ التوصل إلى وقف إطلاق النار في مطلع مارس/آذار 2020، فإن احتياجات الناس الذين اضطروا لمغادرة بلداتهم وقراهم واحتياجات الآخرين في المنطقة لا تزال كبيرة، وقد تظل كذلك لمدة طويلة قادمة في ضوء حجم عمليات النزوح والأضرار. وفي مطلع مايو/أيار، كان قد تم تدبير ما يقرب من 60% من خطة الأمم المتحدة الموسعة للمساعدة الإنسانية التي تبلغ 500 مليون دولار للتعامل مع التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا.[112]وقال عدد من العاملين في المجال الإنساني إن الفجوة التمويلية التي بدأت من قبل التصعيد الأخير وضعت الكثيرين منهم في أوضاع صعبة، خاصة مع اضطرارهم إلى تحويل اهتمامهم إلى الاستجابات الطارئة.

كما أدى تفشي وباء كوفيد-19 العالمي إلى فرض المزيد من الضغوط على الاستجابة الإنسانية. ففي وقت كتابة هذا التقرير، كانت هناك حالات مؤكدة وما لا يقل عن ثلاث وفيات في مناطق أخرى من

---

[105] أنظر أيضاً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 12 مارس/آذار 2020؛ مبادرة ريتش: "شمال غرب سوريا – رؤية عامة للأوضاع"، 16 مارس/آذار 2020، bit.ly/3a7GsTn.

[106] أنظر على سبيل المثال آلاء نصار: " لهيب أسعار ينافس حمم القصف في شمال غرب سوريا"، سوريا على طول، 13 يناير/كانون الثاني 2020، https://bit.ly/2MUeq3x؛ خالد الخطيب: "ارتفاع أسعار الوقود يجعل شتاء سوريا أشد برداً"، المونيتور، 1 يناير/كانون الثاني 2020، bit.ly/33AMSHU.

[107] حوارات هاتفية، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.

[108] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 12 مارس/آذار 2020".

[109] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، تحديث سريع – بتاريخ 5 مارس/آذار 2020"، bit.ly/3bhDyLI.

في هذا السياق تستخدم الأمم المتحدة عبارة "شمال غرب سوريا" للإشارة إلى محافظات إدلب وشمال حماة وشمال وغرب حلب وشرق اللاذقية. أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، تقرير عن الأوضاع رقم 13 – بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2019، bit.ly/2UtJb2F.

[110] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدتان 55-56.

[111] يقتصر نطاق الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة التي يتناولها هذا القسم من التقرير على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال الغربي، ولا يغطي التقرير تأثير هذه الأفعال على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الشمال الغربي.

[112] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 1 مايو/أيار 2020".

سوريا، ولكن لم ترد أنباء عن أي حالات في شمال غرب سوريا.[113]ومن الملاحظ أن ظروف العيش في مواقع النزوح والمجتمعات المحلية خارجها تعني أن الحاجة إلى المساعدات الإنسانية – لضمان تشغيل مرافق الصرف الصحي وغيرها من التدابير الوقائية - أصبحت أكثر إلحاحاً. وفي منتصف أبريل/نيسان، قالت الأمم المتحدة إن خطة أممية أخرى للإعداد لاحتمال تفشي المرض في شمال غرب سوريا والتعامل معه – تغطي مدة ثلاثة أشهر تقريباً - لم تنجح إلا في تدبير "قدر ضئيل" من المبلغ المستهدف وهو 31 مليون دولار.[114] وأدى عدم وضوح الآفاق المستقبلية بسبب الأزمة الصحية إلى إرتفاع الأسعار وإلى شح المواد الغذائية الأساسية في شتى الأنحاء، حيث وصلت أسعار الأغذية في أواخر مارس/آذار إلى أعلى معدل سجل منذ عام 2011.[115]

تأثير تحركات الحكومة وحلفائها

في أوج موجات النزوح التي حدثت في فبراير/شباط 2020 جراء العمليات العسكرية التي شنتها الحكومة السورية، قال العديد من العاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية إنهم يعملون في ظروف تفوق حجم الموارد المتاحة لهم. حيث قالت إحدى ى كبار مسؤولي الإغاثة بإحدى الوكالات الدولية الكبرى المشاركة في عمليات الإغاثة داخل سوريا: "هناك حد أقصى لكم المساعدات الذي يمكن أن نقدمه كمجتمع جماعي في أي وقت من الأوقات... وقد بلغنا في الآونة الحالية أقصى حد ممكن من بذل الطاقة.. ولا يمكن أن نفعل شيئاً أكثر من ذلك".[116] وتصطدم الجهات الفاعلة الإنسانية بضخامة حجم الاستجابة المطلوبة في الوقت الذي انضمت فيه أطقمها لمجتمعات النازحين الذين يبحثون عن المأوى والأمن؛ وجدير بالذكر أن جميع المنظمات التي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع بعض العاملين بها تأثرت في هذا الصدد، ومنها مثلاً منظمة محلية غير حكومية متخصصة في برامج مساعدة الأطفال بات نصف العاملين بها في عداد النازحين، بينما فقدت منظمة أخرى أحد عامليها بالصفوف المتقدمة للإسعاف خلال هجمة طالت منزله، كما فقدت عاملاً آخر في هجمة حدثت بينما كان يقوم بإخلاء أحد مراكز الرعاية الصحية.[117]وقد استأنف بعض العاملين في المجال الإنساني الذين تعرضوا للنزوح العمل في ظل ظروف النزوح، في حين أن البعض الآخر منهم لم يتمكنوا من ذلك.

كما تأثرت إجراءات التدخل الصحي إلى حد كبير؛ ففي مارس/آذار قالت منظمة الصحة العالمية إن أكثر من 80 منشأة صحية توقفت عن العمل تماماً في محافظتي إدلب وحلب منذ 1 ديسمبر/كانون الأول 2019 جراء القيود الأمنية أو بسبب إفراغ المواقع من ساكنيها، فضلاً عن المستشفيات التي تقلص حجم العمل بها جراء الضرر الذي أصابها في الغارات الجوية.[118] ولم يتمكن سوى ثلث هذه المنشآت المتوقفة من الانتقال إلى حيث انتقل النازحون الجدد، وذلك طبقاً لأحدث البيانات المتاحة وقت إعداد هذا التقرير.[119] وجدير بالذكر أن إغلاق هذه المنشآت يعني "عدم تقديم أكثر من 133 ألف استشارة طبية لمرتادي العيادات الخارجية، وعدم العناية بنحو 11 ألف من حالات الحوادث الطارئة، وعدم إجراء 1500 عملية جراحية كبرى، مثلما ينبغي أن يحدث في الشمال الغربي في دورة معتادة مدتها أربعة أسابيع".[120]

وقد تحدث إلى منظمة العفو الدولية أحد العاملين في المجال الإنساني المطلعين على سير العمليات في مستشفى متخصص في إدلب، فقال إن المستشفى نظراً للارتفاع الهائل في الطلب اضطر إلى وضع طفلين في كل سرير على الرغم من أن ذلك يتعارض مع سلامة الإجراءات المتعارف عليها.[121]كما أن بعض مقدمي الخدمة الطبية اضطروا لتوسيع نطاق مساعداتهم ليشمل أموراً لا تندرج أصلاً ضمن مسؤوليتهم المعتادة، مثل توزيع الأغذية والأدوات المنزلية، بغرض الحد من انتشار الأمراض التي قد تثقل كاهلهم في العمل. وقال أحد كبار العاملين في المجال الإنساني الذي ينتمي لمنظمة متخصصة

---

[113] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 1 مايو/أيار 2020".
[114] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، تقرير عن الأوضاع رقم 12 – بتاريخ 17 أبريل/نيسان 2020"، bit.ly/3aASG68. تشير تقارير الأمم المتحدة المحدثة الصادرة في مايو/أيار بشأن الأوضاع الإنسانية إلى أن إعداد هذه الخطة وتجهيز التمويل اللازم لها حتى نهاية 2020 يعني أن المبلغ المستهدف لها سيرتفع إلى إجمالي قدره 162 مليون دولار. أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 1 مايو/أيار 2020".
[115] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: كوفيد-19: تحديث بشأن الأوضاع الإنسانية رقم 8، بتاريخ 2 مايو/أيار 2020"، bit.ly/3bZRoTM؛ برنامج الأغذية العالمي، سوريا: "تقرير بشأن الأوضاع رقم 3: مارس/آذار 2020"، 31 مارس/آذار 2020، bit.ly/2KwryUN.
[116] حوار، نيويورك، 27 فبراير/شباط 2020.
[117] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.
[118] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "تحديث بشأن الأوضاع الإنسانية"، 10 مارس/آذار 2020.
[119] مجموعة الصحة بمركز تركيا: "نشرة مجموعة الصحة: مارس/آذار 2020"، 26 أبريل/نيسان 2020، bit.ly/3d7k6Cv.
أوضح المسؤولون الذين حاورتهم منظمة العفو الدولية أنه لم يكن من السهل نقل المنشآت الطبية إلى الأماكن التي لجأ إليها النازحون بسبب القيود التمويلية واللوجستية.
[120] مجموعة الصحة بمركز تركيا: "نشرة مجموعة الصحة: مارس/آذار 2020"، 26 أبريل/نيسان 2020، bit.ly/3d7k6Cv.
[121] حوار هاتفي، 25 فبراير/شباط 2020.

في تقديم المعونات الطبية: "لا ينبغي أن يقتصر عملنا على علاج مشاكل العدوى التنفسية فقط، بل يجب أن نحاول منع حدوثها أصلاً".[122]

وقد دق الآباء والمعلمون والعاملون في المجال الإنساني المنخرطون في التعليم ناقوس الخطر بشأن تأثير استمرار انعدام الأمان والنزوح على فرصة حصول الأطفال على التعليم وما يرتبط به من تدخلات مثل الدعم النفسي-الاجتماعي. فهناك ما يقرب من 400 ألف طفل في سن الدراسة بين من نزحوا منذ ديسمبر/كانون الأول 2019.[123] وعلى نطاق أوسع، يقال إن عدد الأطفال في سن الدراسة في الشمال الغربي يبلغ مليون طفل.[124]وتقول منظمة "أنقذوا الأطفال" (سايف ذا تشيلدرن) وشريكتها في العمل "شبكة حراس" إنه فيما بين أبريل/نيسان 2019 ومارس/آذار 2020، تعرضت 570 مدرسة في إدلب وحدها للضرر أو هجرت تماماً، وهو أكثر من نصف عدد المدارس الرسمية في تلك المحافظة.[125] وطبقاً لتقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالشؤون الانسانية ، أكثر من 270 مدرسة استخدمت كمقار إيواء للنازحين في شمال محافظة حلب ومحافظة إدلب اعتباراً من 1 مايو/أيار 2020.[126]

وقد أدت هذه الأجواء في العموم إلى خلق حيّز يصعب فيه العمل للغاية بالنسبة للمعلمين الذين يتعين عليهم تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال وفي الوقت نفسه الحفاظ على سلامتهم.[127]ففي بعض الأماكن مثل مخيمات النزوح التي تتميز بمستويات من الأمان أعلى من غيرها، تقع على هؤلاء المعلمين مسؤولية تقديم التعليم لآلاف الطلاب الذين يطلبون الالتحاق بالدراسة هناك. وترى أسر هؤلاء الأطفال أن ذلك ضروري ليس من أجل الأغراض التعليمية فحسب، ولكن أيضاً من أجل حماية الأطفال وسلامتهم النفسية.[128]في الوقت نفسه، كان على المعلمين توفير المزيد من الإجراءات التعليمية التكميلية في ظل الانقطاع المتكرر للعام الدراسي؛ حتى إن بعض الأسر قررت إبعاد أطفالها عن المدارس نظراً لكثرة تعرضها للاستهداف. وقال عدد من المعلمين والعاملين في المجال الإنساني إن ما يزيد من تعقد تلك التحديات هو تحويل التمويل من قطاع التعليم إلى الاستجابة الطارئة لإنقاذ الأرواح.[129]فقال أحد كبار العاملين في المجال الإنساني الذي ينتمي لمنظمة محلية تركز على الجهود المتعلقة بالتعليم: "لا يمكننا إهمال التعليم أكثر من ذلك، فالتعليم يحمي الأطفال. وسيبعدهم عن الشوارع. إننا ندعو الجهات المانحة إلى استئناف التمويل المخصص للتعليم، حتى ولو كانت هناك أعداد كبيرة من النازحين المحتاجين إلى المعونات [الطارئة]".[130]

أما الجهود التي يمكن أن تساعد الناس في الحصول على مورد دخل أكثر استدامة فقد تأثرت أيضاً بسبب تغير أولويات التمويل. فقد ذكرت خمس منظمات على الأقل لمنظمة العفو الدولية أنها اضطرت لتعليق مشروعات "سبل كسب الرزق والقدرة على الصمود" أو تقليصها إلى حد كبير – مثل مشروعات دعم الزراعة وتربية الماشية – لصالح توفير الضروريات العاجلة مثل المأوى وما يرتبط بذلك من إمدادات.[131]ونظراً لأن أعداداً متزايدة من الناس أصبحوا الآن محرومين من الانتفاع بالأراضي الزراعية التي تسيطر عليها القوات الحكومية أو التي تستخدم كمخيمات للنازحين داخلياً، فقد أصبح هؤلاء الناس معتمدين على سلال الغذاء والمعونات النقدية التي توزعها المنظمات الإنسانية.

تأثير تحركات هيئة تحرير الشام

مع قيام هيئة تحرير الشام - التي يصنفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أنها جماعة "إرهابية" - بتوسيع سيطرتها في المنطقة، واجه العاملون في المجال الإنساني بيئة متزايدة التعقيد في سعيهم للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الضرورية وإيصال المساعدات المستقلة والمحايدة دون المساس بالضوابط الخاصة بمكافحة الإرهاب أو بالاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.[132] وعملت المنظمات والوكالات الإنسانية بشكل فردي و جماعي لتعزيز التدابير الموجهة لتقليل المخاطر تفادياً لتحويل المعونات عن وجهتها؛ فاتخذت مواقف جماعية وعملت عن كثب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم

---

[122] حوار هاتفي، 27 فبراير/شباط 2020.
[123] تستخدم عبارة "في سن الدراسة" للإشارة إلى الأعمار من 5 إلى 17. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 1 مايو/أيار 2020".
[124] منظمة أنقذوا الطفل: "بدون مدارس: تأثير الهجمات على التعليم في شمال غرب سوريا على الأطفال"، مارس/آذار 2020، bit.ly/2Wx20EZ.
[125] تعرضت 353 مدرسة لهذه الظروف جراء العملية التي وقعت فيما بين أبريل/نيسان وأغسطس/آب 2019؛ كما تأثرت 217 مدرسة فيما بين 1 ديسمبر/كانون الأول 2019 و5 مارس/آذار 2020. منظمة أنقذوا الطفل: "إدلب، سوريا: تضرر مدرستين أو هجرهما يومياً في سياق تصعيد القتال"، 16 مارس/آذار 202، bit.ly/2WAQRml.
[126] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا – بتاريخ 1 مايو/أيار 2020".
[127] حوارات هاتفية، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.
[128] حوارات هاتفية، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.
[129] حوارات هاتفية، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.
[130] حوار هاتفي، 27 فبراير/شباط 2020.
[131] مجموعة مقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.
[132] للمزيد من المعلومات حول تصنيف هيئة تحرير الشام، أنظر قائمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المحدثة، scsanctions.un.org/consolidated؛ ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار 2170 (2014)، رقم وثيقة الأمم المتحدة: S/RES/2170 (2014).

المتحدة، لدرء محاولات "حكومة الإنقاذ" التابعة لهيئة تحرير الشام في التدخل في عملها وفرض تدابير من قبيل الضرائب التي تهدد بعرقلة جهود المنظمات والوكالات.[133]

وكانت هيئة تحرير الشام منذ 2018 قد بدأت في محاولة فرض ضرائب على أنشطة عدة، مثل استخدام معبر من المعابر الحدودية مع تركيا، الأمر الذي دعا الجهات المانحة إلى تعليق المعونات التي تمر عبر هذا المعبر تعليقاً مؤقتاً ريثما يتم إعفاء شحنات الإغاثة في نهاية الأمر من تلك الرسوم.[134] وفي 2019، بدأت مناطق‌معينة في إدلب وغرب حلب ترفض بعض التدابير المالية التي فرضتها "حكومة الإنقاذ" مثل الضرائب المتعلقة بالزراعة؛ مما أدى إلى قيام تظاهرات وسقوط قتلى في إحداها.[135]

وقال عدد من العاملين بعدة منظمات إنسانية لمنظمة العفو الدولية إنهم واجهوا في 2019، وبدرجة أقل في 2020، محاولات من جانب "حكومة الإنقاذ" والمديرية العامة للشؤون الإنسانية التابعة لها لفرض ضوابط على عمل المنظمات الانسانية داخل وخارج المخيمات.[136]وكان من ضمن هذه التدابير محاولة فرض ضرائب على عدة أنواع من المعاملات الرسمية بالاضافة الى ما سمي "بمقدم ضمان الجودة" على الخدمات المقدمة في المخيمات، ومحاولات فرض موردين ومقاولين بعينهم على المنظمات.[137]وقالت إحدى كبار العاملين في المجال الإنساني واصفةً هذا الوضع: " إن الأمر يشبه لعبة "ضرب الخلد بالمطرقة" ، فهم [هيئة تحرير الشام] سرعان ما يتراجعون. إنهم يعلمون أن الجهات المانحة في غاية الجدية".[138]

وعلى الرغم من أن المنظمات والوكالات الإنسانية في الأعم الأغلب استطاعت التفاوض لتجاوز تلك القيود فمن المهم إلقاء الضوء عليها تأكيداً لمدى صعوبة البيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات والوكالات، ومدى تأثيرها على فرص المدنيين في الحصول على المعونات والخدمات، وضرورة تشارك الجهات المانحة في تحمل عبء تقليص المخاطر في عملية تحويل المعونات عن وجهتها. إذ إن مجرد وجود هيئة تحرير الشام في المنطقة دفع الجهات المانحة إلى إيقاف تمويل بعض البرامج في قطاعي الصحة والتعليم.[139]فقد قال أحد كبار العاملين السوريين في المجال الإنساني الذي يعمل بإحدى الوكالات الدولية: "إن ذلك يقوض من قدرة المجتمع على الصمود"، مضيفاً أن ذلك يؤدي أيضاً إلى تكريس الإحساس بالوصمة بين المجتمعات المحلية.[140]وقالت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الانسان المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة او تعسفًا إن الحكومات في عدم استثنائها الجهات الفاعلة في مجال العمل الانساني من قوانين مكافحة الإرهاب "تقلل عن علم من تقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. كما أن التصدي للإرهاب على هذا النحو ينطوي على خطر التآكل غير المقصود لإحدى الركائز المعيارية للقانون الدولي".[141]

---

[133] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.

[134] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020. أنظر أيضاً بن باركر: "الولايات المتحدة والمملكة المتحدة توقفان شحنات رئيسية للمعونات بسبب "ضرائب" المتطرفين"، نيو هيومانيتيريان، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018، bit.ly/2J9RmvJ؛ رويترز: "وكالتا إغاثة توقفان استخدام معبر حدودي سوري تركي بسبب ضرائب يحصلها متشددون "، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2018، https://bit.ly/3e1HPoh.

[135] طبقاً لما قالته لجنة التحقيق، فإن هيئة تحرير الشام قامت رداً على تلك التظاهرات بإطلاق صاروخ في نوفمبر/تشرين الثاني على إحدى البلدات التي قادت المقاومة ضد هذه التدابير، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: "تقرير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية"، رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/43/57، فقرة 34.

[136] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.

[137] حجبت منظمة العفو الدولية تفاصيل التدخلات المذكورة في هذا الجزء من التقرير مراعاة لحماية وأمن العاملين في المجال الانساني وتفادياً للإضرار ببرامج منظماتهم.

[138] مقابلة، نيويورك، 27 فبراير/شباط 2020.

[139] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020. أنظر أيضاً على سبيل المثال منظمة أنقذوا الأطفال الطفل: "بدون مدارس: تأثير الهجمات على التعليم في شمال غرب سوريا على الأطفال"، مارس/آذار 2020؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: "تقرير لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية"، رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/43/57، فقرة 33.

[140] حوار هاتفي، 20 فبراير/شباط 2020.

[141] الجمعية العامة للأمم المتحدة: "تقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الانسان المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا : إنقاذ الأرواح ليس جريمة"، 7 أغسطس/آب 2018، UN Doc. A/73/314.

6. التهديدات التي تواجه المعونات الدولية

> **"أيعقل أن يكترث الطرف نفسه [في النزاع] الذي قصف المنشآت الطبية للمعونات؟"**
>
> طبيب من إدلب يعمل في تنسيق المعونات الإنسانية، فبراير/شباط 2020.

في يوليو/تموز 2014، مرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع قراراً تسمح بعض بنوده بإيصال المعونات عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا وأجزاء أخرى منها مما كان يقع تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة في ذلك الوقت.[142]وأسفر القرار عن إنشاء آلية للأمم المتحدة وشركائها المنفذين لتقديم المساعدات لتلك المناطق دون الحاجة إلى موافقة الحكومة السورية.[143]و أعطت الموافقة المرة الأولى لمدة ستة أشهر، ثم تم تجديد صلاحية هذه الآلية لمدة 12 شهراً في تمديد سنوي ظل يتكرر في المجلس حتى ديسمبر/كانون الأول 2019 عندما اعترضت روسيا والصين على مشروع قرار طرحته ألمانيا والكويت وبلجيكا.[144]

وبعد مداولات مضنية ألقت الضوء على مدى التسييس المطرد للمساعدات الإنسانية في السنوات الأخيرة، تم تمرير قرار في 10 يناير/كانون الثاني 2020 لتمديد إيصال المعونات برعاية الأمم المتحدة ولكن لمدة ستة أشهر فقط.[145]كما نص القرار على تقليص النطاق الجغرافي للآلية بتخفيض عدد المعابر المسماة فيه من أربعة إلى اثنين كنقاط لتوصيل المعونات. ولم يكن لهذا التخفيض تأثير مباشر على إيصال المعونات إلى الشمال الغربي، ولكنه أثر على توصيلها إلى مناطق أخرى، على رأسها الشمال الشرقي حيث لا تزال تلك المناطق معتمدة اعتماداً كبيراً على المعونات الدولية، وحيث يتجلى بوضوح

---

[142] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار 2165 (2014)، رقم وثيقة الأمم المتحدة: S/RES/2165 (2014). لا يوجد تعريف صريح لإيصال المعونات عبر الحدود في ظل القانون الدولي، لكن الأمم المتحدة وشركاءها أصبحوا يستخدمون هذا المصطلح للإشارة إلى "توصيل المعونات من جانب دول ثالثة". أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، معهد أكسفورد للأخلاقيات والقانون والنزاع المسلح، وبرنامج أكسفورد مارتن لحقوق الإنسان لأجيال المستقبل: "عمليات الإغاثة عبر الحدود من منظور قانوني"، bit.ly/3btm2EG (فيما يلي: "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجهات أخرى: "عمليات الإغاثة عبر الحدود").

[143] لجأت الجهات الإنسانية إلى إيصال المعونات عبر الحدود لعدة أسباب مختلفة تتعلق بالأمن وإمكانية الإيصال والقيود الإدارية التي تفرضها السلطات. وفي الحالة السورية، هناك مجموعة متشابكة من هذه العناصر. تشترط قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بعمليات الإغاثة موافقة الدولة المتأثرة "في معظم الحالات". وثمة آراء وتفسيرات قانونية مختلفة بشأن موضوع الموافقة عموماً، والجهة المطلوب موافقتها تحديداً، في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية كما هي الحال في سوريا. وعلى أية حال، فإن تلك القواعد تشترط ألا تُحجب هذه الموافقة على نحو تعسفي. أنظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر "دراسة في القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 55؛ المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، مبدأ 25(2)، رقم وثيقة الأمم المتحدة: E/CN.4/1998/53/Add.2. جدير بالذكر أن القرار الذي يصدره مجلس الأمن – سواء تم اعتماده في ظل الباب الخامس أو السابع من ميثاق الأمم المتحدة - ينشئ التزامات ملزمة تجُبُّ مسألة الموافقة تماماً. وفي فبراير/شباط 2014، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 2139 الذي يفرض التزامات ملزمة غير مشروطة على أطراف النزاع في سوريا فيما يتعلق بالسماح بعمليات الإغاثة عبر خطوط النزاع والحدود. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول المعونات عبر الحدود والمناقشات القانونية حولها وتلك المتعلقة بالقرار 2139، أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجهات أخرى: "عمليات الإغاثة عبر الحدود". ومع تصاعد العنف وتردي الأوضاع الإنسانية وتجاهل المطالبات التي جاءت في القرار 2139، مرر المجلس بعد خمسة أشهر القرار 2165 الذي ينص صراحة على السماح بإيصال المعونات عبر خطوط النزاع وعبر الحدود وعلى إنشاء الآليات اللازمة لذلك.

[144] الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يرفض مشروعي قرارين يسمحان بإيصال المعونات الإنسانية عبر الحدود وخطوط النزاع في سوريا"، 20 ديسمبر/كانون الأول 2019، bit.ly/2wDNwZ8.

[145] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار 2504 (2020)، رقم وثيقة الأمم المتحدة: S/RES/2504 (2020). أنظر الأمم المتحدة: "تفادي الموعد النهائي عند منتصف الليل: مجلس الأمن يمدد السماح بتوصيل المعونات عبر الحدود إلى سوريا، باعتماده القرار 2504 (2020) بالتصويت المسجل"، 10 يناير/كانون الثاني 2020، bit.ly/2Uh6Mok.

أثر فقد المعونات التي كانت تأتي عن طريق المعابر الحدودية من خلال معبر اليعربية وسط أزمة وباء كوفيد-19.[146]

وذهبت الحكومة السورية وحلفاؤها في مجلس الأمن، وبخاصة روسيا، إلى القول بأن الظروف على أرض الواقع تغيرت منذ عام 2014 وأن المعونات الموجهة إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة يمكن توصيلها على نحو كاف من داخل سوريا نفسها (بحيث تأتي من مناطق تسيطر عليها الحكومة)، وأن الآلية العابرة للحدود فشلت في منع وصول المعونات إلى الجماعات "الإرهابية".[147] وقد أدت هذه الحملة الشرسة إلى إثارة مخاوف شديدة بشأن مستقبل المعونات الدولية وإمكانية تجديد الآلية الحالية، التي بدونها لا تستطيع الأمم المتحدة أن يكون لها دور مباشر في إدارة المعونات وإيصالها.

"طاقة" الأمم المتحدة

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 29 شخصاً حول أهمية الآلية العابرة للحدود وما الذي يمكن أن يحدث إذا لم يتم تجديدها. وشمل هؤلاء الأشخاص ستة من الموظفين الأمميين من ذوي الخبرة بالاستجابة الإنسانية في سوريا أو بالمشاركة المباشرة فيها، إلى جانب عدد من العاملين بالمنظمات والوكالات المحلية والدولية المنخرطة في عمليات الإغاثة.[148] وقال جميعهم بلا استثناء إن تفكيك النظام الحالي بأي شكل من الأشكال ستكون له عواقب وخيمة على إيصال المعونات في الوقت المناسب إلى هذه المنطقة التي بلغت فيها الاحتياجات حداً مذهلاً. وفي مارس/آذار 2020، عبر ما يقرب من 1500 شاحنة معونات الحدود من تركيا إلى شمال غرب سوريا، فيما يعد رقماً شهرياً قياسياً منذ سريان الآلية في عام 2014،[149] وجدير بالذكر أن عدد الشاحنات يعد من المعايير القياسية لحجم المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة. وقال المسؤولون الذين التقت بهم المنظمة إن المعونات التي تدخل إلى الشمال الغربي إذا كانت لا تأتي من خلال الأمم المتحدة وحدها فحسب فإن هيكل التوزيع والتنسيق والتسهيل القائم منذ سريان قرار مجلس الأمن 2165 له أهمية قصوى في إيصال المعونات على نحو فعال ومتصل ومنظم، فضلاً عن القنوات التجارية التي تستخدم أيضاً على نطاق واسع من جانب المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.[150]

جدير بالذكر أن الكثير من المنظمات السورية المحلية تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل المباشر من الأمم المتحدة وعلى المساعدات العينية لدعم المشروعات والخدمات التي تقع في صلب الاستجابة الإنسانية في الشمال الغربي، مثل تقديم الرعاية الصحية والتعليم.[151] وجدير بالذكر أيضاً أن وكالات الأمم المتحدة تقوم على نطاق واسع بتوفير مستلزمات من قبيل الأدوية التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية لاستكمال إمداداتها ضماناً لاستمرار العمليات. فإذا خرجت الأمم المتحدة من المعادلة، وانتقلت إلى المنظمات غير الحكومية الكبرى مهمة تنسيق ودعم الاستجابة الانسانية عبر إجراءات شتى مثل توفير وإدارة المنح، "فلن يكون بوسع منظمة واحدة ولا اثنتين ولا ثلاثة من المنظمات غير الحكومية أن تستوعب كل هذه الأعباء. فالطاقة المطلوبة لها تفوق طاقة أي منظمة غير حكومية"، وذلك حسب رأي مسؤول أممي مشارك في تنسيق جهود الإغاثة.[152]

وأعرب العاملون في المجال الإنساني عن قلقهم بصفة خاصة بشأن توفير التطعيمات، وهي مهمة يقتصر دعمها على اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وبخصوص الغذاء فإذا كان يدخل إلى المنطقة من خلال نظم المشتريات التجارية المعتادة، فإن المعونات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للملايين تعد ذات ضرورة قصوى خاصة في ضوء الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار. ففي مارس/آذار 2020، قدم برنامج الأغذية العالمي معونات غذائية لنحو 1.8 مليون شخص في الشمال الغربي، في ثاني أكبر رقم قياسي على التوالي لأكبر عدد من المستفيدين على الإطلاق خلال شهر واحد في المنطقة.[153] ومن ثم فإن الفراغ الذي سينجم عن خروج الأمم المتحدة سيؤدي أيضاً إلى تمدد هيمنة تركيا، وهي طرف من أطراف النزاع، على إيصال المعونات إلى الشمال الغربي. وفي ظل الواقع الحالي فإن تركيا تفرض أصلاً ضوابط صارمة على ترخيص وتسجيل المنظمات غير الحكومية التي تستخدم مدينة غازي عنتاب التركية كمركز للعمليات العابرة للحدود في سوريا، وتفرض قيوداً على العمليات الإغاثية في مناطق الشمال الغربي التي أصبحت واقعة تحت سيطرتها الفعلية.

---

[146] هيومن رايتس ووتش: " سوريا: تقييد المساعدات يعرقل الاستجابة لـ"كورونا": على "الأمم المتحدة أن تسمح مجددا بنقل المساعدات من العراق؛ وعلى دمشق السماح بمرورها"، 28 أبريل/نيسان 2020، https://bit.ly/37wa7Fm.

[147] الأمم المتحدة: "تفادي الموعد النهائي عند منتصف الليل: مجلس الأمن يمدد السماح بتوصيل المعونات عبر الحدود إلى سوريا، باعتماده القرار 2504 (2020) بالتصويت المسجل"، 10 يناير/كانون الثاني 2020.

[148] يتضمن أولئك أيضاً الممثلين عن الوكالات الدولية الذين يعملون من مقارهم بدمشق، والمشتركين في توصيل المعونات من داخل سوريا نفسها.

[149] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "الجمهورية العربية السورية: التطورات الأخيرة في شمال غرب سوريا، تحديث سريع – بتاريخ 2 أبريل/نيسان 2020"، bit.ly/2JRIeMC.

[150] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.

[151] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.

[152] حوار هاتفي، 6 مارس/آذار 2020.

[153] برنامج الأغذية العالمي: سوريا، "تقرير بشأن الأوضاع رقم 3: مارس/آذار 2020"، 31 مارس/آذار 2020، bit.ly/2KwryUN.

توصيل المعونات عبر دمشق

على الرغم من أن آلية إيصال المعونات عبر الحدود لا تخلو من شوائب، فإنها تعتبر أكثر الطرق أمناً لتوصيل المعونات إلى الشمال الغربي، وأكثرها مباشرة وأفضلها تكلفة. وقال المسؤولون الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية إنه ليس من الواقعي أن ننتظر أن تغطي المعونات الآتية من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة عبر خطوط النزاع – وهو ما يتطلب قيام الحكومة بالتصريح والتسهيل لها - احتياجات الناس في الشمال الغربي، بل إن أكثر من واحد منهم وصف هذه الفكرة بأنها فكرة "هزلية".[154] حيث قال طبيب من إدلب مشارك في تنسيق الإغاثة: "أيعقل أن يكترث الطرف نفسه [في النزاع] الذي قصف المنشآت الطبية للمعونات؟ ... نفس الطرف الذي لا يعبأ بالنازحين المقيمين في العراء بلا مأوى؟"[155] وأشار هذا الطبيب وكل الأشخاص الآخرين تقريباً الذين التقت بهم المنظمة، بمزيد من التحديد إلى سجل الحكومة في تقييد عمليات الإغاثة بصرف النظر عن طريقة توصيلها.

وفي تقرير أممي حول الطرق البديلة لإيصال المعونات إلى الشمال الشرقي بعد أن قلص قرار يناير/كانون الثاني من فرصة حصول المنطقة على المعونات عبر الحدود، عرضت الأمم المتحدة صورة لوضع المعونات إلى تلك المنطقة القادمة من داخل سوريا.[156] فأشار التقرير إلى أنه على الرغم من تحسن "عملية إيصال المعونة عبر خطوط النزاع" (أي إيصال المعونات من داخل سوريا) فلا يزال هناك "عدد من القيود الهامة"، خاصة فيما يتعلق بالمواد الطبية.[157] وأضاف التقرير أنه بصرف النظر عن القيود التي فرضتها السلطات المحلية في الشمال الشرقي، فإن "غالبًا ما تواجه الشاحنات المتجهة إلى الشمال الشرقي عوائق بيروقراطية عند مغادرتها للمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة...ووردت تقارير من الوكالات تفيد بأن شاحنات ظلت تنتظر في نقاط التفتيش لمدة تصل إلى خمسة أيام". كما رفضت الحكومة مراراً طلب منظمة الصحة العالمية لتوصيل الإمدادات الطبية براً إلى الشمال الشرقي من دمشق، واقترحت بدلاً من ذلك الشحن الجوي الأكثر تكلفة وأعطت الموافقة عليه. وقال التقرير إن عملية الموافقة تستغرق عادة ما بين ثلاثة وأربعة أشهر.[158]

وفي أبريل/نيسان، أشار تقرير ثان صادر عن الأمم المتحدة إلى أن عملية إيصال المعونات من دمشق إلى الشمال الشرقي عبر خطوط النزاع فشلت في تعويض الفجوة الحادثة في المعونات الطبية، والتي كانت الأمم المتحدة تتولى توصيلها من خلال معبر اليعربية قبل توقفها بسبب قرار يناير/كانون الثاني. وذكر التقرير على سبيل المثال أن نسبة 31% فقط من المستشفيات وغيرها من المنشآت الطبية - التي كانت تتلقى المعونات عبر الحدود - تلقت المستلزمات الضرورية.[159] وبصورة منفصلة، تحدث عدد من العاملين في المجال الإنساني لمنظمة العفو الدولية عن قيود أخرى مثل قيام الحكومة بمنع المنظمات التي تتولى توصيل المعونات من دمشق إلى الشمال الشرقي من التعامل مع السلطات المحلية في الشمال الشرقي أو تقديم المعونات من خلالها.[160]

وقال أحد المسؤولين الأمميين الذي كان يعمل سابقاً من مقره بدمشق واصفاً عملية إيصال المعونات من داخل سوريا: "كل شيء يستغرق وقتاً طويلاً، كما أنه مرهق جداً ويخضع لقيود شديدة".[161] وأوضح هذا المسؤول وآخرون أن الصورة العامة لعملية إيصال المعونات بالغة التعقيد، نظراً لتعدد الكيانات المطلوب موافقتها، وتعمد الحكومة انتهاج منهج غير متسق في التعامل مع مقدمي المعونات؛ الأمر الذي أدى إلى خلق بيئة من التضارب و"العشوائية".[162] حيث تعرضت الوكالات والمنظمات المسجلة في دمشق إلى تجارب وتعليمات ونتائج مختلفة، بصرف النظر عن هوية الشريك الوطني الذي يحظى بالموافقة الحكومية والذي مرت هذه الوكالات والمنظمات من خلاله، كالهلال الأحمر العربي السوري أو الأمانة السورية للتنمية التي تديرها سيدة سوريا الأولى أسماء الأسد.[163] وقال الأشخاص الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية إن مستوى إمكانية إيصال المعونات والموافقات الأمنية المطلوبة يختلف من منطقة لأخرى ويتفاوت تبعاً لطبيعة الجهود الإغاثية، فبعض الطلبات تستغرق شهوراً للموافقة عليها،

---

[154] مقابلة، نيويورك، 6 مارس/آذار 2020.
[155] حوار هاتفي، 18 فبراير/شباط 2020.
[156] ينقسم شمال شرق سوريا إدارياً بين سلطات مختلفة، حيث تهيمن على تلك المنطقة قوات سوريا الديمقراطية، وهي تحالف للجماعات المسلحة بزعامة كردية، بالتنسيق مع الحكومة السورية. وعندما شنت تركيا هجومًا على المنطقة في أكتوبر/تشرين الأول 2019، أصبحت تركيا في واقع الحال مسيطرة على مدن رئيسية فيها. أنظر على سبيل المثال مايكل سافي: "ما هو الوضع في شمال شرق سوريا"، الجارديان، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2019، bit.ly/2QKOoCc.
[157] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: "استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي: تقرير الأمين العام"، 21 فبراير/شباط 2020، رقم وثيقة الأمم المتحدة: S/2020/139 (فيما يلي: "استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي: تقرير الأمين العام"، 21 فبراير/شباط 2020")، الفقرتان 35 و36.
[158] "استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي: تقرير الأمين العام"، 21 فبراير/شباط 2020، الفقرتان 37 و38.
[159] "تنفيذ قرارات مجلس الأمن: تقرير الأمين العام"، 23 أبريل/نيسان 2020، فقرة 32.
[160] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.
[161] حوار هاتفي، 5 مارس/آذار 2020.
[162] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020. حجبت منظمة العفو الدولية التفاصيل حرصاً على أمن الأشخاص الذين التقت بهم ولغرض حمايتهم هم والبرامج الإنسانية التي يعلمون بها.
[163] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020.

والبعض الآخر لا يحصل على رد على الإطلاق. وبالاضافة الى ذلك تتقلص بشدة القدرة على تقييم الاحتياجات تقييماً مجدياً على أرض الواقع وعلى الرصد المستقل لتأثير المعونات عقب إيصالها.

جدير بالذكر أن الهدف على المستوى النظري يتمثل في التوصل إلى مزيج من عمليات الإغاثة عبر الحدود وعبر خطوط النزاع، لكن التعقيدات العملية تحول دون ذلك. فقد أشار الأشخاص الذين التقت بهم المنظمة إلى أن الهلال الأحمر العربي السوري، الذي يعتبر حتى الآن الكيان الرئيسي على صعيد تنفيذ نظام القوافل عبر خطوط النزاع، لا يحظى بالقبول في أغلب الأحوال لدى السكان في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة؛ لأنهم يرونه خاضعاً لنفوذ الحكومة ومخترقاً منها. وهذا من الأسباب التي جعلت عملية توصيل المعونات عبر خطوط النزاع إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال الغربي نادراً ما تؤتي ثمارها.[164] كما أن الآلية العابرة للحدود والنظام المرافق لها الذي تتعهده الأمم المتحدة لا يقتصران على قوافل الإغاثة فحسب بل يشملان إمكانية تقديم البرامج والخدمات الإنسانية المكثفة بصورة مستدامة، الأمر الذي يتجاوز كثيراً قدرات الهلال الأحمر العربي السوري.

ومن بواعث القلق المرتبطة بهذا السياق أيضاً أن عملية إيصال المعونات لو صارت مركزية من خلال دمشق فمن المتوقع ألا تقوم الحكومة بالتعامل مع الجهات العاملة في المجال الانساني التي تتولى إيصال المعونات للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة التي تستعين بالآلية العابرة للحدود، والتي كونت شبكة من الخدمات التي يعيش عليها الشمال الغربي منذ سنوات ؛ حيث قال المسؤولون الذين التقت بهم المنظمة إن الحكومة وضعت تلك الجهات أصلاً على "قائمة سوداء"، وحذروا بصفة خاصة من احتمال تعرض العاملين المحليين في المجال الإنساني للاضطهاد. وأشارت إحدى المنظمات إلى نموذج يتمثل في بعض العاملين بها الذين كانوا يعملون في منطقة كانت خاضعة في السابق لسيطرة المعارضة، وعندما استعادت الحكومة تلك المنطقة تم اعتقال أعضاء المنظمة، ولا يزال أحدهم حتى الآن مختفياً اختفاء قسرياً.[165]

الرقابة وإدارة المخاطر

يؤكد المسؤولون الأمميون العاملون في المجال الإنساني أن هناك نظاماً شاملاً لإدارة المخاطر تم إعداده للحيلولة دون تحويل المعونات عن وجهتها في الشمال الغربي. حيث وصف وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية آلية المعونات في شمال سوريا بأنها واحدة "من أكثر نظم إيصال المعونات خضوعاً للرقابة" في العالم. وفي تعليقات له أمام مجلس الأمن قال إنه شهد بنفسه "القائمين على عملية الرقابة وهم يصعدون إلى الشاحنات ويفتحون الصناديق، ويشقون أكياس الأرز للتحقق مما فيها".[166]

وفي تقرير، صدر في عام 2018، بشأن مراجعة الآلية، ذكرت الأمم المتحدة بالتفصيل التدابير المتخذة ضماناً لعملية "رصد الاستخدام النهائي". وتتضمن هذه التدابير التي تدار عن بعد إجراءات مبتكرة مثل "استخدام التوسيم الجغرافي، وصور الأختام الزمنية، وفي بعض الحالات توفير بث مباشر بالفيديو في نقاط التوزيع".[167] واعترف التقرير بحدوث بعض الوقائع التي تضمنت مخالفات على نطاق محدود، لكنه أشار إلى أنه لم يحدث "تحويل بشكل منهجي للمسار"، وأكد على وجود آليات للإبلاغ والمحاسبة تتسم بالشفافية.[168] وأكد التقرير أن مستوى التدقيق في هذا السياق يضاهي أو يفوق المستويات المتبعة في العديد من العمليات الإنسانية التي تجري من داخل سوريا وما يشابهها من العمليات التي تجري في بيئات غير آمنة في مختلف أنحاء العالم.[169]

وقال الأشخاص الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية إن هذا الضمان المستند إلى حسن السمعة الذي تتسم به الآلية الأممية يؤدي إلى تعزيز ثقة الجهات المانحة. وكما جاء في الفصل الخامس من هذا التقرير، فقد أكدوا أيضاً على أهمية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في تصدر المواجهة مع الجماعات المسلحة لكي تضمن عدم المساس بنزاهة برامج المعونات، الأمر الذي يعد أيضاً عنصراً أساسياً في التعامل مع بواعث قلق الجهات المانحة.

---

[164] مجموعة من المقابلات، فبراير/شباط – مارس/آذار 2020. للهلال الأحمر العربي السوري مكاتب في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال الغربي، لكن عملياته هناك محدودة. وفي مارس/آذار 2020، تعرض مكتبان من مكاتب الهلال الأحمر العربي السوري بمحافظة إدلب لهجوم شنه مسلحون قاموا بالاستيلاء على مواد إغاثية وتخريب المقرين. اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "سورية: لابد من احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية والممتلكات التابعة لعملياتها "، 15 مارس/آذار 2020، https://bit.ly/3fjEGjW.

[165] مقابلة، مكان المقابلة محجوب، 28 فبراير/شباط 2020.

[166] الأمم المتحدة: "مسؤول كبير يقول لمجلس الأمن إن تجديد صلاحية آلية المساعدات عبر الحدود ضرورة قصوى لمساعدة الملايين من المدنيين السوريين"، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، bit.ly/3dxhr63.

[167] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: "استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود: تقرير الأمين العام"، 19 يونيو/حزيران 2018، رقم وثيقة الأمم المتحدة: S/2018/617 (فيما يلي: "استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود: تقرير الأمين العام، 19 يونيو/حزيران 2018"، فقرة 39.

[168] "استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود: تقرير الأمين العام، 19 يونيو/حزيران 2018"، الفقرات 47-49.

[169] "استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود: تقرير الأمين العام، 19 يونيو/حزيران 2018"، فقرة 49.

7. نتائج وتوصيات

بعد مرور نحو 10 سنوات على بدء الأزمة، لا تزال الحكومة السورية تواصل بدعم من روسيا سياستها المتعمدة في ترويع السكان المدنيين بهدف استرداد المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة. وقد نفذت الحكومة هجومها الأخير على محافظتي إدلب وغرب حلب، مع تجاهل تام لأرواح المدنيين والقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وهو ما يمثل سمة مميزة للاستراجية العسكرية العسكرية الحكومية طيلة الصراع. وقد أفرز ذلك مستويات جديدة من النزوح والبؤس بين المدنيين.

وتبين الأدلة التي بحثها هذا التقرير أن القوات الحكومية السورية والروسية استهدفت منشآت طبية ومدارس، وتلك أعمال ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. وجدير بالذكر أن الوقائع الموثقة في التقرير تمثل جزءاً ضئيلاً من الهجمات التي تعرض لها المدنيون والبنية التحتية المدنية في شمال غرب سوريا فيما بين ديسمبر/كانون الأول 2019 ومارس/آذار 2020، والتي أدت لمقتل العديد من المدنيين وتركت مناطق بأكملها غير صالحة للسكن. وكانت منظمة العفو الدولية قد أثبتت فيما مضى وفي هذا التقرير أيضاً وجود ما يكفي من الأدلة على أن هذه الأعمال تمثل طرفاً من عدوان الحكومة السورية الممنهج والواسع النطاق على السكان المدنيين، وأنها تمثل جرائم ضد الإنسانية.

ولم يجد نحو مليون شخص أمامهم خياراً سوى الفرار نحو المناطق القريبة من الحدود التركية. ولما صار هؤلاء المدنيون محصورين في مساحة تضيق عليهم شيئاً فشيئاً فقد باتوا يعانون من ظروف معيشية لا تطاق؛ حيث تجاوزت المعونات الإنسانية أقصى حدودها ولم تعد تكفي، وباتت الحاجة إلى المعونات الدائمة والعاجلة أشد من أي وقت مضى. ومن هنا فإن منظمة العفو الدولية تحث مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة على ضمان استمرار تفعيل آلية المساعدة الأممية عبر الحدود كما فيما سبق. وإذا كان هذا التقرير يركز على الوضع في شمال غرب سوريا، فإن البحث والتحليل الذي يتضمنه يبين أيضاً الحاجة الماسة إلى إعادة العمل بآلية إيصال المعونات الإنسانية عبر الحدود إلى منطقة شمال شرق سوريا أيضاً.

إلى الحكومة السورية

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السورية إلى الوفاء بالتزاماتها في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وذلك على وجه التحديد من خلال ما يلي:

- إنهاء الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، بما في ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة التي يتنشر تأثيرها على مساحات واسعة، مثل البراميل المتفجرة، في المناطق المأهولة بالسكان؛
- إنهاء الهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية مثل المنشآت الطبية والمدارس والمباني السكنية؛
- إنهاء استخدام الأسلحة المحرمة مثل القذائف العنقودية؛
- تأمين إمكانية الوصول دون عوائق لوكالات الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين لإيصال المساعدات الإنسانية، وتسهيل هذا الإيصال دون معوقات لتوفير الغذاء والوقود والأدوية والوازم الطبية للمدنيين المحتاجين إليها في شتى أنحاء سوريا، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال سوريا عن طريق العمليات الإغاثية عبر الحدود وعبر خطوط النزاع؛

- تنسيق التعليمات ووضع إجراءات شفافة وعاجلة ويسهل الاستعانة بها للمنظمات والوكالات الإنسانية التي تطلب التصريح لها بتنفيذ البرامج الإنسانية عبر أنحاء سوريا؛

- السماح للمدنيين بحرية الحركة دون قيود من وإلى شمال سوريا، والسماح للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة بحرية المغادرة دون تهديد أو تقييد؛

- احترام حق المدنيين في العيش حيثما يرغبون والسماح للمدنيين النازحين بالعودة الطوعية والآمنة إلى ديارهم، في إطار من الكرامة وبناء على الاختيار الفردي الحر المبني على معلومات وافية؛

- توفير التعاون الكامل وإيصال المعونات دون عائق أمام كل من لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. (آلية دولية محايدة مستقلة) ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، للتحقيق في كافة الادعاءات المتعلقة بانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم التي يشملها القانون الدولي؛

- الامتثال التام والفوري لنصوص قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2139 والقرار 2165 المتعلقان باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

إلى جماعات المعارضة المسلحة

تدعو منظمة العفو الدولية هيئة تحرير الشام وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة المنخرطة في الصراع في شمال سوريا إلى الوفاء التام بالتزاماتها في ظل القانون الدولي الإنساني، وذلك على وجه التحديد من خلال ما يلي:

- ضمان إمكانية الوصول دون عوائق لوكالات الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين لإيصال المساعدات الإنسانية دون عائق لتوفير الغذاء والوقود والأدوية واللوازم الطبية للمدنيين المحتاجين إليها في شمال غرب سوريا؛

- الكف عن التدخل في عمل الوكالات والمنظمات الإنسانية من خلال أعمال تنتقص من مستوى جودة المساعدات أو تجعلها عرضة للتعليق، مثل فرض رسوم جديدة وفرض المقاولين على الجهات العاملة في المجال الإنساني داخل وخارج مخيمات النازحين داخلياً؛

- تيسير تقديم الخدمات التعليمية والبرامج المرتبطة بها من جانب الجهات العاملة في المجال الإنساني داخل وخارج مخيمات النازحين داخلياً؛

- إنهاء استخدام الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة مثل الصواريخ في المناطق المأهولة بالسكان؛

- إنهاء الهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية، مثل المناطق السكنية ومخيمات اللاجئين؛

- إخراج أي شخص من صفوف هذه الجماعات متى ثارت الشكوك في أنه ارتكب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو أمر بارتكابها؛

- السماح للمدنيين بحرية الحركة دون قيد من وإلى شمال سوريا، والسماح للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة بحرية المغادرة دون تهديد أو تقييد؛

- الامتثال التام والفوري لنصوص قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار 2139 والقرار 2165 المتعلقان باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

إلى الحكومة الروسية

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الروسية إلى الوفاء بالتزاماتها في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وذلك على وجه التحديد من خلال ما يلي:

- إنهاء الهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين والأهداف المدنية مثل المنشآت الطبية والمدارس والمنازل السكنية؛

- اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر على المدنيين إلى أقل حد ممكن، بما في ذلك إعطاء تحذيرات مسبقة فعالة للسكان المدنيين بشأن الهجمات الوشيكة؛
- إتاحة المعلومات الدقيقة بشكل علني بشأن جميع الضربات المنفذة، بما في ذلك المعلومات التفصيلية عن مكانها وأهدافها ونظم الإطلاق والأسلحة المستخدمة فيها؛
- الإبلاغ بشكل مفصل وعاجل وشفاف وعلني عن الضربات التي تسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين وإتلاف المنشآت والبنية التحتية المدنية؛
- ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة وفعالة في المزاعم الموثوقة بشأن انتهاك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المزاعم الموثقة في هذا التقرير والإعلان عن نتائج مثل هذه التحقيقات للجميع؛
- ضمان احترام الحكومة السورية لالتزاماتها في ظل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- الضغط على الحكومة السورية لتأمين إمكانية الوصول دون عوائق لوكالات الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين لإيصال المساعدات الإنسانية دون قيد لتوفير الغذاء والوقود والأدوية واللوازم الطبية للمدنيين المحتاجين إليها في شتى أنحاء سوريا؛
- الكف عن اتخاذ أي إجراءات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من شأنها عرقلة محاولات التحقيق في الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، أو ضمان إمكانية إيصال الإغاثة الإنسانية المحايدة دون عائق؛
- ضمان سماح الحكومة السورية للمدنيين بحرية الحركة دون قيد من وإلى شمال سوريا، والسماح للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة بحرية المغادرة دون تهديد أو تقييد؛
- ضمان سماح الحكومة السورية للمدنيين النازحين بالعودة الطوعية والآمنة إلى ديارهم.

إلى الحكومة التركية

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة التركية إلى الوفاء بالتزاماتها في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وذلك على وجه التحديد من خلال ما يلي:

- السماح للمدنيين الراغبين في الفرار من الأعمال القتالية في إدلب بالقيام بذلك بشكل آمن عن طريق السماح لهم بطلب اللجوء إلى تركيا؛
- إبقاء ما يكفي من المعابر الحدودية مفتوحة في مواقع مناسبة، وبصورة آمنة ومنتظمة، أمام السوريين الفارين من الصراع؛
- ضمان إمكانية الوصول دون عوائق لوكالات الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين لإيصال المساعدات الإنسانية دون عائق لتوفير الغذاء والوقود والأدوية والإمدادات الطبية للمدنيين المحتاجين إليها في شمال غرب وشمال شرق سوريا؛

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

تدعو منظمة العفو الدولية الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة إلى:

- ضمان تجديد لمدة لا تقل عن ١٢ شهر آلية الإغاثة العابرة للحدود التابعة للأمم المتحدة لصالح شمال غرب سوريا، وتجديد السماح بالوصول عبر الحدود إلى شمال شرق سوريا عن طريق معبر اليعرب الحدودي وفقاً لما ينطوي على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2165؛ ومن ثم ضمان إمكانية الوصول دون عوائق للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين لإيصال الغذاء والأدوية واللوازم الطبية وغيرها من المعونات الضرورية للمدنيين المحتاجين إليها، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة؛
- المطالبة بالسماح للجنة التحقيق المعنية بسوريا، والآلية الدولية المحايدة المستقلة، ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بالوصول إلى سوريا دون عائق؛

- فرض عقوبات مستهدفة على المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي تمثل خرقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139؛
- إحالة وضع سوريا إلى الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية.

إلى الدول المانحة

تدعو منظمة العفو الدولية الدول المانحة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي إلى:

- تقديم الدعم القوي لاستمرار آلية الأمم المتحدة للإغاثة العابرة للحدود في شمال غرب سوريا، والدعوة لإعادة العمل بها في الشمال الشرقي عن طريق معبر اليعربية الحدودي؛
- زيادة المساعدات المالية للبرامج الإنسانية في شمال غرب سوريا للمساعدة على التعامل مع الاحتياجات المتنامية للنازحين والمجتمع المحلي على نطاق أوسع، طبقاً للأولويات التي تحددها الجهات العاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك خطة الاستعداد لمواجهة وباء كوفيد-19 والتعامل معه، وضمان توفير التمويل في توقيتات مناسبة على نحو قابل للتنبؤ والاستدامة؛ دعماً للاحتياجات العاجلة والآجلة؛
- ضمان انسجام عملية التمويل مع الالتزامات المنبثقة عن القانون الدولي الإنساني وتأسيسها على الاحتياجات، والامتناع عن الاستهداف الانتقائي المبني على بواعث القلق المتعلقة بالسيطرة على المناطق المختلفة، وإلغاء القرارات التي لا تراعي ذلك الاعتبار، خاصة ما يؤثر منها على قطاع التعليم في المناطق التي تسيطر عيها المعارضة في شمال غرب سوريا؛
- الإقرار بتعقد طبيعة العمل في شمال غرب سوريا في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة التي يصنفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أنها جماعات "إرهابية"، والاعتراف باحتمال استمرار المحاولات لتنظيم عمل الجهات الإنسانية؛ وقبول ضرورة الاشتراك في المسؤولية عن تخفيف مخاطر تحويل المعونات الانسانية عن وجهتها مع الجهات الإنسانية المنخرطة في التعامل مع الوضع والالتزام بذلك بدلاً من إلقاء العبء تماماً على كاهل هذه الجهات وحدها؛
- العمل عن كثب مع الشركاء التنفيذيين في المجال الإنساني للتوصل إلى طرق للتعامل مع الخروقات المحتملة لضوابط مكافحة الإرهاب دون الحاجة إلى تعليق البرامج تماماً، أو شطب التمويل، أو قطع المعونات التي يحتاج إليها الناس بشدة؛ طالما كان الشركاء يبلغون عن تلك الانتهاكات المحتملة بطريقة شفافة وفورية؛
- مساعدة الأطراف المنفذة على مواصلة تقوية الحرص الواجب واتباع التدابير الخاصة بتخفيف المخاطر المتعلقة بتحويل المعونات الانسانية عن وجهتها، بما في ذلك دعم المنظمات المحلية في مجال بناء قدراتهم؛
- ضمان استمرار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في القيام بدوره الحيوي في العمل نيابة عن المنظمات الإنسانية عن طريق تصدر المفاوضات مع السلطات المحلية في المناطق التي تسيطر عليها المقاومة في شمال غرب سوريا بهدف معالجة محاولات التدخل وضمان توفير المساعدات القائمة على المبادئ؛
- تقديم المزيد من المدفوعات في إطار البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي وتركيا في مارس/آذار 2016، مع الإصرار على احترام تركيا للقانون الدولي، وخصوصاً مبدأ تحريم الإعادة القسرية.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

"ليس هناك مكان آمن لنا"

الهجمات غير القانونية والنزوح الجماعي في شمال غرب سوريا

في تحرك ضاغط جديد للاستيلاء على المناطق الأخيرة التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة، قامت الحكومة السورية - بدعم من حليفتها روسيا - بتنفيذ موجة من الهجمات التي أسفرت لا عن وقوع وفيات وإصابات بين المدنيين وإلحاق دمار واسع للبنية التحتية المدنية فحسب، بل أسفرت كذلك عن نزوح جماعي لم يسبق له مثيل.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية هجمات غير مشروعة شنتها قوات الحكومتين السورية والروسية على المشافي والمدارس في محافظتي إدلب وغرب حلب، إلى جانب الأزمة الإنسانية الناجمة عن الهجمات والتي وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأسوأ منذ بدء الصراع. واستندت منظمة العفو الدولية في إعداد هذا التقرير إلى 74 مقابلة وإلى صور ملتقطة بالأقمار الاصطناعية وسجلات مراقبة جوية واتصالات لاسلكية جوية تم اعتراضها. وتوضح الشهادات التي جمعتها المنظمة الأهوال التي تعرض لها المدنيون بينما كانوا يفرون إلى مواقع النزوح غير الكافية التي تفتقر إلى الحد المناسب من الغذاء والماء والدواء وغير ذلك من الضروريات. كما يبين بحث المنظمة أن هيئة تحرير الشام، وهي أكبر تحالف للجماعات المسلحة في الشمال الغربي، تدخلت في عمل المنظمات الإنسانية.

كما سوف يتعرض المدنيون في شمال غرب سوريا لخطر إضافي إذا لم يتم تجديد آلية الأمم المتحدة الضرورية لإيصال الإغاثة الإنسانية عبر الحدود مع تركيا. ولذلك يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يضمن بقاء هذه الآلية قيد التنفيذ ، كما يجب على كافة أطراف الصراع إنهاء الهجمات غير القانونية وضمان إيصال الإغاثة الإنسانية المحايدة دون عائق.

رقم الوثيقة: MDE 24/2089/2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية